العلاقات التركية اليابانية من عهد السلطان عبد الحميد الثاني حتى عام ٢٠٠٢

د.اسماء غني داود
asmaaghani82@gmail.com
جامعة ديالى/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

الملخص

في شبكة العلاقات الدولية المعقدة بين دول العالم، قليل ما نجد علاقات دبلوماسية كمثل العلاقة التي نجدها بين اليابان وتركيا إذ نشأت العلاقات الثنائية بين هاتين الدولتين على أساس تاريخي متين وقد صمدت أمام اختبار الزمن وأمام الأزمات والتحديات المختلفة.

يمكن تتبع العلاقات التاريخية بين اليابان وتركيا إلى حقبة طريق الحرير الشهير الذي كان يربط بين الشرق والغرب عبر التجارة وتبادل البضائع. ولكن العلاقات الحقيقية لم تصل إلى المستوى الدبلوماسي بين البلدين إلا في القرن الـ١٩ الميلادي إبان حكم الدولة العثمانية. وبعيد انهيار الدولة العثمانية وتأسيس الجمهورية التركية، بدأت العلاقات الدبلوماسية مجدداً بين البلدين خلال ١٩٢٤ ميلادية.

ظهرت بوادر أول علاقات بين تركيا واليابان في عام (١٨٧١) حين زار سكرتير وزارة الخارجية الياباني الأمير (كوماتسو) –أحد أقرباء الإمبراطور ميجي– إسطنبول، ومنحه السلطان عبد العزيز (١٨٦١– ١٨٧٦) أعلى النياشين.

وبدأ الاتصال الرسمي بين اليابان والدولة العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني عام (١٨٨٩). على الرغم من ذلك إلا أن هذا الاتصال سبقته اتصالات أخرى على مستوى الأفراد لا الوفود.

ولعل السبب الذي دفع اليابان لتطوير علاقتها بتركيا أو الدولة العثمانية في حينها، هو رغبتها آنذاك في البحث عن شركاء دوليين. وذلك بعد خروجها من عزلتها الطويلة التي فرضتها على نفسها خلال حقبة إيدو.

أظهر كلا البلدين على مدار العقود الماضية التزامهما في الحفاظ على الاستقرار والتعاون في جميع الجوانب. ولعل بداية العلاقات الثنائية الجيدة بين البلدين وبعدهما الجغرافي عن بعضهما البعض هو ما ساهم في زرع روح الصداقة الدائمة بينهما.

وفي نظر بعض الخبراء، تشكل الصداقة بين البلدين أسمى وجوه التعاون الإنساني على الرغم من اختلاف الخلفيات والثقافات وحتى الديانات والعقائد بين الجانبين.

ويجدر بالذكر أن اليابان وقفت إلى جانب تركيا في أحلك الأوقات، وكذلك وقفت تركيا إلى جانب اليابان إبان أزماتها المتعددة. وهي علاقة نادرة حتماً قل ما نجدها في شبكة العلاقات الدولية المعقدة بين دول العالم

الكلمات المفتاحية: العلاقات التركية اليابانية، السلطان عبد الحميد الثاني،٢٠٠٢

Diyala University

College of Education for Human Sciences

Department of History

Turkish-Japanese relations

From the reign of Sultan Abdul Hamid II until 2002

Preparation

Dr. Asmaa Ghani Dawood

University of Diyala / College of Education for Human Sciences

Abstract

In the complex network of international relations between the countries of the world, we rarely find diplomatic relations like the relationship we find between Japan and Turkey, as the bilateral relations between these two countries were established on a solid historical foundation and have withstood the test of time and various crises and challenges.

Historical relations between Japan and Turkey can be traced back to the era of the famous Silk Road, which connected the East and the West through trade and exchange of goods. But real relations did not reach the diplomatic level between the two countries until the 19th century AD during the rule of the Ottoman Empire. Shortly after the collapse of the Ottoman Empire and the establishment of the Turkish Republic, diplomatic relations began again between the two countries during 1924 AD.

The first signs of relations between Turkey and Japan appeared in the year 1871, when the Secretary of the Japanese Ministry of Foreign

Affairs, Prince Komatsu, a relative of Emperor Meiji, visited Istanbul, and Sultan Abdul Aziz (1861-1876) awarded him the highest medal.

Official contact between Japan and the Ottoman Empire began during the reign of Sultan Abdul Hamid II in 1889. Despite this, this contact was preceded by other contacts at the level of individuals, not delegations.

Perhaps the reason that prompted Japan to develop its relationship with Turkey or the Ottoman Empire at the time was its desire at that time to search for international partners. This came after she emerged from her long, self-imposed isolation during the Edo era.

Over the past decades, both countries have demonstrated their commitment to maintaining stability and cooperation in all aspects. Perhaps the beginning of good bilateral relations between the two countries and their geographical distance from each other is what contributed to planting a lasting spirit of friendship between them.

In the view of some experts, the friendship between the two countries constitutes the highest form of human cooperation, despite the difference in backgrounds, cultures, and even religions and beliefs between the two sides.

It is worth noting that Japan stood by Turkey in its darkest times, and Turkey also stood by Japan during its many crises. This is certainly a rare relationship, rarely found in the complex network of international relations between the countries of the world.

Keywords: Turkish-Japanese relations, Sultan Abdul Hamid II, 2002

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أمينه المصطفى ورسوله الاوفى محمد بن عبد الله (ص) ، وعلى اهل بيته الطيبين الطاهرين

وبعد:

ترتبط اليابان بعلاقات قديمة ووطيدة مع العالمين العربي والإسلامي بمختلف بلدانهما ومناطقهما، فالعلاقات مثلاً مع دولة مثل أفغانستان تعود الى قدوم البوذية الى اليابان منذ القرن السبع الميلادي. بينما العلاقات مع مصر اختلفت بشأنها التقديرات، فعندما تم اكتشاف تشكيل هرمي في مقاطعة (تشيبا) اليابانية المجاورة للعاصمة طوكيو، إذ يوجد مطار (ناريتا) الدولي، أشار أثريون يابانيين الى أن هذا يشير الى اتصال تاريخي ما بين الحضارة المصرية القديمة والسكان الأصليين لجزيرة اليابان. إلا أن الثابت أنه في التاريخ الحديث بدأ أو اتصال بين اليابان ومصر عامي (١٨٦٢ و ١٨٦٤) عندما مرت بعثتان من محاربي الساموراي اليابانيين بمصر في طريقهما المملكة المتحدة، وذلك في نهايات عصر (الإدو) في اليابان وبدايات انفتاح اليابان على العالم الخارجي.

ظهرت بوادر أول علاقات بين تركيا واليابان في عام (١٨٧١) حين زار سكرتير وزارة الخارجية الياباني الأمير (كوماتسو) –أحد أقرباء الإمبراطور ميجي– إسطنبول، ومنحه السلطان عبد العزيز (١٨٦١– ١٨٧٦) أعلى النياشين.

وبدأ الاتصال الرسمي بين اليابان والدولة العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني عام (١٨٨٩). على الرغم من ذلك إلا أن هذا الاتصال سبقته اتصالات أخرى على مستوى الأفراد لا الوفود.

ويذكر المؤرخون أن أول زيارة يقوم بها وفد ياباني الى عاصمة الدولة العثمانية كان عام (١٨٨٠) برئاسة الأمير (هبي) وهو أحد أقرباء الإمبراطور، وكان هذا الوفد يقوم بجولة في أوربا؛ للاطلاع على معالم الحضارة الغربية، وتقوية أسس النهضة اليابانية.

وتحققت الزيارة الثانية بين الطرفين بعد (٦) سنوات من الزيارة الأولى، وكانت في هذه المرة زيارة رسمية برئاسة الأمير (كيهتيو) ابن خال الإمبراطور. وكانت وظيفة الوفد هي تسليم رسالة شخصية من الإمبراطور الياباني الى السلطان. وجاء فيها أمنيات الإمبراطور لتأسيس العلاقات السياسية، وتطوير التبادل التجاري بين البلدين.

حرص الجانبان (التركي، والياباني) على إقامة علاقات ودية بينهما، وتم تبادل الزيارات، وكانت أهمها البعثة التي أرسلها السلطان عبد الحميد الثاني الى اليابان على الباخرة (أرطغل) وعلى ظهرها (٦٠٧) ضابط وجندي عثماني من خريجي الأكاديمية البحرية حديثي التخرج، يقودهم الأميرال عثمان باشا، وفي (٢٦ مايو/ أيار ١٨٩٠) وصلت الباخرة الى ميناء (يوكوهاما)، إذ استقبلوا استقبالاً حاراً من اليابانيين.

مكثت البعثة (٣) أشهر في طوكيو، وبعد أن أدت البعثة مهمتها في اليابان، عادت أدراجها متوجهة الى إسطنبول. إلا أنها وهي لا تزال على الشواطئ اليابانية هب عليها إعصار شديد دام (٤٤) ساعة، أدى الى تحطمها، وتوفي أكثر من (٥٥٠) شخصاً بما فيهم أخو السلطان

والأميرال عثمان باشا. وقد هزت الحادثة الطرفين، ونُقل الناجون البالغ عددهم بحدود (٦٩) على باخرتين يابانيتين الى إسطنبول، ودفن الموتى في الموقع. ويحتفل اليابانيون والأتراك الى يومنا هذا كل (٥) سنوات بهذا الحادث في الموقع نفسه في محافظة (واكاياما)، على الرغم من تبدّل الحكومات.

توالت الزيارات الى اليابان، فزار طوكيو ويوكوهاما محمد علي، وهو مبعوث للسلطان عبد الحميد في عام (١٩٠٢). كما زار اليابان الضابط (برتو باشا) مبعوث السلطان لمراقبة الحرب اليابانية- الروسية عام (١٩٠٤- ١٩٠٥) وأقام سنتان، وقابل الإمبراطور، وألف كتاباً من جزأين باللغة التركية.

المبحث الأول

اليابان في عهد الإمبراطور ميجي

(١٨٦٨- ١٩١٢)

بدأ نشوء اليابان في القرن (٧ ق.م) عن طريق الإمبراطور (جيمو)، وبعدها تم إدخال نظام الكتابة الصينية، واعتناق الديانة البوذية في البلاد. ودخلت الثقافة الصينية في المرحلة الأولى عبر شبه الجزيرة الكورية، ثم فيما بعد عبر الصين. وكان أباطرة اليابان حكاماً صوريين، بينما كانت السلطة الفعلية بيد طبقة من النبلاء الأقوياء أو ما عُرف (بالأوصياء أو القادة العسكريين)[١].

وظلت اليابان خلال هذه القرون المتعاقبة تعيش مدة من العزلة عن العالم والتي استمرت قرون طويلة، ومن ثم ابتدأ الانفتاح مع بداية عصر النهضة المسمى (عصر الإمبراطور ميجي Meji)[٢] عام (١٨٦٨)، وبعد العزلة الطويلة أدى الانفتاح إلى ظهور العقدة الفوقية

[١] حذيفة عبود مهدي السامرائي، الدعوة الإسلامية في اليابان (ماضيها، وحاضرها، ومستقبلها)، بيروت: دار الكتب العلمية، (د.ت)، ص ٢٢.

[٢] الإمبراطور ميجي: اسمه الأصلي هو موتسوهيتو، وهو إمبراطور اليابان ذو الترتيب (١٢٢) وفقاً لترتيب الحكم التقليدي. ولد في (٣ نوفمبر/تشرين الثاني ١٨٥٢)، وحكم بدءاً من (٣ فبراير/شباط ١٨٦٧)، حتى وفاته في (٣٠ يوليو/تموز ١٩١٢). عند ولادته كانت اليابان معزولة، لا صناعية، ودولة إقطاعية، وعند وفاته كانت اليابان قد تغيرت بشكل جذري سياسياً، واجتماعياً، وبدأت فيها الصناعة، وهذا ما يعرف باسم (إصلاح ميجي)، وتحولت اليابان إلى أحد أقوى الدول في العالم. وفترة ميجي هي الفترة الأولى من تاريخ اليابان المعاصر من عام (١٨٦٨-١٩١٢)، وأطلق عليها اسم ميجي، والذي يعني (الحكومة المستنيرة)، تلميحاً للحكومة الجديد التي تولت شؤون البلاد. ومن أبرز اصلاحاته: إلغاء مناصب الشوغون (الحاكم العسكري لليابان)، وإلغاء المعاقل الإقطاعية، وإعادة تقسيم البلاد إلى محافظات إدارية، وإعادة تنظيم عملية الحكم بطريقة ديمقراطية، وضمان الرخاء والسعادة للجميع، وإبطال الأعراف والعادات القديمة، والعمل على نشر المعارف الغربية وتطبيقها في كل الميادين، وإلغاء الطبقية، وأصبح المجال مفتوحاً أمام الجميع للتقلد المناصب في الدولة، وإعلان التجنيد الإلزامي في البلاد، وأصبح التعليم إجبارياً على الجميع، وفتحت أول جامعة عام (١٨٧٧)، وغيرها الكثير. ومن أبرز أحداث عهده: انتقال العاصمة من كيوتو إلى ايدو (التي تغير اسمها إلى طوكيو)، واندلاع الحرب الصينية- اليابانية الأولى عام ١٨٩٤، والحرب الروسية اليابانية عام (١٩٠٤- ١٩٠٥) والتي خرجت من كليهما

اليابانية؛ نتيجة انتصاراتهم على الصين عام (١٨٩٥)[١]، وروسيا عام (١٩٠٥)[٢]، مما أوصلهم إلى التحالف مع ألمانيا وإيطاليا في الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩- ١٩٤٥) ثم انهزامهم، وقد تم قصف هيروشيما وناغازاكي بالقنبلة الذرية لأول مرة. وقد تركت هذه الهزيمة المؤلمة اثراً لا يمحى من ذهن اليابانيين. بعدها استسلمت اليابان ووقعت المعاهدة النهائية في (١٠ أغسطس/آب ١٩٤٥)[٣].

بقيت اليابان بعد الحرب تحت الاحتلال الأمريكي حتى عام (١٩٥٢)، وبدأت بعدها مرحلة نقاهة اقتصادية وإدارية استعادت البلاد فيها عافيتها، وعمّ الرفاه اليابان. وبقيت جزيرة (ريوكو) تحت السيطرة الأمريكية حتى عام (١٩٧٢)، وما زالت هذه الأخيرة تحتفظ ببعض قواتها في البلاد حتى اليوم[٤].

أولاً: اليابان ما قبل عهد الإمبراطور ميجي:

حينما تحرك المغول نحو العالم الإسلامي، وبدأت تتساقط دولة تلو أخرى، سارع الفاتيكان بإرسال الوفود إلى المغول للتفاهم حول التعاون للإجهاز على المسلمين، كما أرسلوا الرحالة

منتصرة، واحتلال كوريا وضمها للأراضي اليابانية في عام (١٩١٠). للتفاصيل ينظر: أدوين أولدفاذر ريشاور، تاريخ اليابان من الجذور حتى هيروشيما، ترجمة يوسف شلب الشام، ط ١، دمشق: منشورات دار علاء الدين، ٢٠٠٠، ص ٩٠-١٠٧.

[١] الحرب اليابانية الصينية الأولى: هي حرب اندلعت بين الإمبراطورية اليابانية وإمبراطورية الصينية للسيطرة على كوريا. ابتدأت الحرب في (١ أغسطس/آب ١٨٩٤)، واندلعت بعض الاشتباكات بين الجيشين الياباني والصيني، إلا أنها سرعان ما تحولت إلى حرب حقيقية، ورجحت أحداث هذه الحرب كفة اليابان وأكدت تفوقها العسكري، فكان أن طالبت الحكومة الصينية بإعلان الهدنة في (يناير/كانون الثاني ١٨٩٥). وأفضت المحادثات إلى التوقيع على معاهدة شيمونوسيكي في (١٧ أبريل/نيسان ١٨٩٥) والتي كرست انتصار اليابان. للتفاصيل ينظر: Masius Jansen, Japan and China from war to peace (1894-1927), Chicago: Nally College Publishing Company, 1975, p. 72-77.

[٢] الحرب الروسية اليابانية: هي حرب اندلعت ما بين الإمبراطورية اليابانية والإمبراطورية الروسية في (٨ فبراير/شباط ١٩٠٤). وكان سبب الحرب الصراع الاستعماري لاستعمار كوريا، إذ كانت روسيا قد تغلغلت في تلك المناطق، ورفضت التفاوض مع اليابان لتقسيم مناطق النفوذ. ودون إعلان الحرب هاجمت اليابان بورت آرثر وحاصرت الأسطول الروسي، وانتزعت اليابان بورت آرثر وهزموا الروس في مكدن عام (١٩٠٥) في معركة تسوشيما، حيث تم تحطيم الأسطول الروسي كبير. وفي (٥ سبتمبر/أيلول ١٩٠٥) وانتهت بتوقيع معاهدة بورتسمث التي توسط فيها الرئيس الأمريكي ثيودور روزفلت، وساعدت هذه الحرب اليابان لتصبح قوة عظمى، كما ساعدت على اندلاع الثورة الروسية. للتفاصيل ينظر: S. Dumas and K.O. Vedel-Petersen, Losses of Life Caused By War, Oxford: Clarendon Press, 1923, pp. 9- 57.

[٣] حذيفة عبود مهدي السامرائي، المصدر السابق، ص ٢٣.

[٤] ينظر: إبراهيم عبد الله المعيفي، استراتيجية الإدارة اليابانية، الرياض: مكتبة الملك عبد العزيز العامة، ١٩٩١، ص ٢٨.

الشهير ماركو بولو[١] إلى الشرق حتى الصين؛ للغرض نفسه، ولكي يُمهد السُبل ويُعبد الطرق[٢].

وبعد سقوط الأندلس[٣] حاول الإسبان الالتفاف على العالم الإسلامي من أطرافهِ، فبدأوا بالفلبين ليوقفوا الزحف الإسلامي الذي يمضي قُدماً نحو الأمام خشية وصوله إلى الإمبراطورية اليابانية، الذين يخشون أمر إسلامها، ويتوجسون خيفة منه، فكان لابد من إيقاف هذا الزحف الإسلامي، وإيقافه قبل الوصل إليها، وفعلاً تم لهم ذلك[٤].

[١] ماركو نيكولو بولو (١٢٥٤- ١٣٢٤) تاجر ورحالة إيطالي، وكان يعرف أربع لغات. ولد في البندقية، وكان والده تاجراً. وفي عام (١٢٧١) سافر هو ووالده وعمه بحراً من البندقية إلى عكا في فلسطين، ومن هناك براً إلى قصر الحاكم المغولي قبلاي خان في شانجدو في الصين. وفي عام (١٢٩٢) بدأوا رحلة العودة إلى البندقية، حيث وصلوا إليها عام (١٢٩٥)، وقطعوا في رحلتهم من البندقية إلى الصين ذهاباً وايابا مسافة (٢٤٠,٠٠٠) كم، وعادوا محملين بالثروات التي أعطاها لكم هذا الحاكم. وفي عام (١٢٩٦) قام جيش جنوة بإلقاء القبض عليه واودعوه السجن، وهنا قرر أن يكتب عن رحلاته، فأكمل كتابه (وصف العالم) عام (١٢٩٨) الذي أعطى للأوربيين من خلاله بعض المعلومات الأولية عن الصين. وقد حقق الكتاب انتشاراً واسعاً في أوربا، كما ترك أثراً في تقديرات كولومبوس للمسافة بين إسبانيا وآسيا. وفي عام (١٢٩٩) عقدت جنوة والبندقية سلاماً بينهما، فاطلق سراحه وعاد إلى مزاولة التجارة في البندقية. للتفاصيل ينظر: وليم مارسدن، رحلات ماركو بولو، ج (١ و٢)، ترجمة: عبد العزيز جاويد، ط ٢، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥.

[٢] ينظر: صالح مهدي السامرائي، أهمية الدعوة في الشرق الأقصى (اليابان)، طوكيو: المركز الإسلامي في اليابان، ١٩٨٢، ص ١.

[٣] سقوط الأندلس كما تطلق عليه المصادر الإسلامية أو حروب الاسترداد أو حروب الاستعادة كما تُعرف في المصادر الإسبانية وغيرها من المصادر التاريخية؛ نسبةً إلى استرداد الإسبان لأراضيهم من المستوطنين المسلمين، هي فترة في تاريخ شبه الجزيرة الايبيرية، والتي تمتد ما يقرب من (٧٧٠) عاماً بين المرحلة الأولى من الاحتلال الإسلامي لإسبانيا والبرتغال عام (٧١٠) وسقوط غرناطة، آخر دولة إسلامية في شبه الجزيرة الايبيرية، إذ أدت إلى توسيع الممالك المسيحية في عام (١٤٩٢). وانتهى الاسترداد فورا قبل إعادة اكتشاف الأوروبيين الأميركتين والعالم الجديد، الذي بشر به في عهد البرتغالية والإمبراطوريات الاستعمارية الإسبانية. والمؤرخون يضعون بداية تقليدية من وقت الاسترداد مع معركة كوفادونجا عام (٧١٨ أو ٧٢٢)، إذ قام جيش مسيحي صغير بقيادة النبيل بيلاجيوس بهزيمة جيش الخلافة الأموية في جبال شمال أيبيريا وأنشأت إمارة مسيحية في أستورياس. ومنذ عام (١٤٩١)، تم السيطرة على شبه الجزيرة بأكملها من قبل الحكام المسيحيين. ينظر: وائل علي حسين، محاكم التفتيش والمسئولية الغربية- مجلة الراية، العدد (١٨٦)، بيروت، ١٩٨٢؛ أسعد حومد، محنة العرب في الاندلس، ط ٢، الإسكندرية: المؤسسة العربية لنشر والتوزيع، ١٩٨٨، ص ١٨٤؛
BULLIET. R.W., Conversión lo Islam in the Medieval Period: An Essay in Quantitatitve History, Cambridge, 1979, pp. 114-127.

[٤] ينظر: أورخان محمد علي، السلطان عبد الحميد الثاني (حياته وأحداث عهده)، ط ٤، إسطنبول: بيوك جاملجة، ٢٠٠٨، ص ٢٤٤.

وفي هذه الأوقات الحرجة قام الفاتيكان بإرسال قديسهم (أرسلوا فرانوزفير) إلى جنوب اليابان كخطوة أولى لنشر الدين المسيحي هناك، وترسيخ قاعدة صليبية قوية من أجل احتلال الإمبراطورية اليابانية، والتي كانت تعيش حُقبة من الفراغ الديني[١].

وبدأ القديس (أرسلوا) تبشيره ودعوته للنصرانية بشكل دؤوب وفعال، وبمرور الزمن تحولت كثير من الإمارات اليابانية إلى النصرانية. إلا أن السلطات المركزية في إيدو (اسم طوكيو قبل أكثر من مئة عام) أحست بهذا الخطر الذي يداهم اليابان، وهذا الغزو الصليبي الذي يُعد مقدمة للاستعمار والاحتلال. فقامت اليابان بخطوة نحو تلافي هذا الموضوع، إذ قامت بطرد المبشرين خارج البلاد، وأجبرت من تنصر من اليابانيين على الارتداد والعودة إلى دينه[٢].

عاشت اليابان فترة من العزلة أغلقت فيها جميع حدودها مع العالم الخارجي، ومنعت اليابانيين من السفر خارج اليابان؛ وذلك خوفاً من تغلغل المنصّرين والمبشّرين، ومن ثم الاستعمار كما حدث ذلك في دول جنوب أمريكا اللاتينية، وقد استثنى من ذلك بعض التجار الهولنديين والصينيين، وبعض المبعوثين الملكيين[٣].

وفي عام (١٨٥٣) وبعد عزلة دامت قرابة (٢٠٠) سنة تقريباً، قامت أمريكا بإرسال أربعة بوارج حربية إلى الحدود اليابانية بقيادة (الكومادور ماثيوبدي)، فأجبرت اليابان على فتح حدودها للعالم الخارجي، إذ إن اليابان تعرف العواقب الوخيمة لذلك، فخشيت ذلك التهديد، وتفادت الأمر بتوقيعها معاهدة صداقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقامت بفتح ميناءين أمام الأجانب الوافدين اليها. وتبعت هذه المعاهدة معاهدات عديدة مع كل من: روسيا، وبريطانيا، وهولندا في العام نفسه، ومع فرنسا في العام الرابع. ومع هذا الانفتاح تدفق المبشرون بكثافة ودخلوا إلى اليابان؛ كي يعيدوا نشاطهم، ويتموا ما بدأوه[٤].

وبعد هذا الانفتاح وهذه النقلة النوعية في سياسة البلاد، حصل نوع من الاضطرابات والحروب الداخلية في اليابان؛ بسبب معارضة هذا الأمر من قبل البعض، ورغبة الإقطاعيين في تقوية حكومتهم (حكومة توكو جاوا العسكرية)، وكانت اليابان آنذاك على شكل إقطاعات وإمارات. فشعر اليابانيين بالخطر الذي سيحل بهم وببلادهم، فقاموا بانقلابات قوية وواسعة، فقضوا على حكام الإقطاعات والإمارات، وأصبحت اليابان تحت سلطة الإمبراطور (ميجي) بعد انهيار حكومة (توكو جاوا) عام (١٨٦٨)[٥].

[١] ينظر: حذيفة عبود مهدي السامرائي، المصدر نفسه، ص ٥٣.

[٢] ينظر: صالح مهدي السامرائي، أهمية الدعوة في الشرق الأقصى (اليابان)، ص ٣.

[٣] ينظر: حذيفة عبود مهدي السامرائي، المصدر السابق، ص ٥٤.

[٤] المصدر نفسه، ص ٥٥.

[٥] ينظر: صالح مهدي السامرائي، أهمية الدعوة في الشرق الأقصى (اليابان)، ١- ٢.

ثانياً: عهد الإمبراطور ميجي وعصر النهضة اليابانية (١٨٦٨- ١٩١٢):

يرى المؤرخون أن تاريخ اليابان المعاصر يبدأ بعصر ميجي، والعهد الذي يلي فترة الشوجن أو ما يسمى بالنظام الإقطاعي للساموراي، إذ وضعت في هذا العهد الأسس الحقيقية لنهضة اليابان المعاصرة في جميع المجالات.

ففي هذا العصر نُقلت العاصمة اليابانية من كيوتو إلى العاصمة الجديدة ايدو (التي تغير اسمها إلى طوكيو)، كما ألغي فيها النظام الطبقي، وانصرفت كلياً إلى دراسة الحضارات، لا سيّما الغربية منها[١].

وتُعد هذه المرحلة ذهبية في مسيرة الإمبراطورية اليابانية، إذ درست الحكومة اليابانية الحضارة الغربية، وفتشت عن خفاياها، وأخذت منها التقنيات والتكنولوجيا واستقطبتها، وقامت بتطويرها بشكل ملحوظ. كما أن الشعب الياباني أصبحت لديه حرية التصرف، وكذلك الحرية الكاملة في اختيار الأديان الغربية وغيرها التي دخلت مع دخول الثورة التكنولوجية الغربية، لا سيّما المسيحية التي كانت هي الديانة الوحيدة التي لها تأثير حضاري قوي على فكر الشعب الياباني آنذاك من خلال النشاطات القوية للمبشرين[٢].

ثالثاً: الظروف الدولية لسياسة الانفتاح اليابانية في العصر الحديث:

إن الظروف الدولية التي سبقت إلغاء هذا النظام السياسي العتيق هي التي عجّلت بحركة التطور في الفكر الياباني الحديث، لا سيّما فكر الدولة الموجه والذي هو بداية تحديث اليابان.

إن اليابان الحديثة لم تكن في بداية الأمر عازمة على هذا التحول نحو المدنية الجديدة لولا الضغوط التي مارستها القوى الغربية؛ كي تفتح أبوابها على العالم الخارجي، وربما كان الشعور بالضعف والتخلف أمام تلك القوى هو أهم الأسباب التي دفعت حكومة ميجي إلى الرضوخ لمطالبها، إذ قارنت اليابان بين مستواها العسكري ومستوى تلك الدول فوجدت فارقاً كبيراً يكفي لفقد استقلالها السياسي. وكان عليها أن تعيد تفكيرها من جديد لبناء دولة حديثة أساسها جيش قوي ودولة غنية، ورفعت حكومة اليابان عدّة شعارات قومية، منها: (الحضارة والتنوير، وجيش قوي ودولة غنية، وتعليم غربي وروح يابانية). وقامت الدولة بإلغاء نظام التعليم القديم السائد والقائم على تعليم الأخلاق والقيم الكنفوشيوسية إلى تعليم يقوم على نظام غربي. إن عهد النوم العميق الذي استظلت به اليابان قد اخذ في الأفول، وبدأ عهد جديد اتسم بالمادية والواقعية والعلمانية[٣].

[١] ينظر: حذيفة عبود مهدي السامرائي، المصدر السابق، ص ٥٦.

[٢] ينظر: سمير عبد الحميد إبراهيم نوح، الإسلام والأديان في اليابان، الرياض: مكتبة عبد العزيز العامة، ١٤٢١ هـ، ص ٥.

[٣] علاء علي زين الدين، "التجربة اليابانية وجذور الفكر الياباني الحديث –رؤية مصرية–"، مجلة دراسات يابانية وشرقية، جامعة القاهرة: مركز الدراسات الشرقية، العدد الثالث، يوليو/ تموز ٢٠٠٩، ص ٦٩.

لقد تحولت المعايير النظرية التي حددتها الحكمة السياسية إلى معايير واقعية تخدم قضايا الاستقلال السياسي بعيداً عن الصدام مع القوى الغربية، فالشعور بالمسؤولية يحتم التعامل مع الواقع بحذر دون التفريط في الكيان السياسي، وهكذا فكر القادة اليابانيين بينما فتح الموانئ اليابانية للملاحة اليابانية[١].

ليس هذا من قبيل التحول الطبيعي لطبيعة الفكر السياسي في تلك الحقبة، وإنما وليد الضغط والإحساس بالخطر ليس إلا. لقد كانت هناك حركة تغيير في المفاهيم الراكدة للفكر السياسي في تلك الحقبة ابتداءً من شكل الدولة وانتهاءً بالحركة الفكرية لرواد الفكر الأخلاقي الياباني[٢].

لقد بدأت بوادر التحول السياسي بإعلان التغيير الذي اتبعه سياسات متتالية نحو التحديث، وهو ما يُسمى بإصلاحات ميجي. ولم تشهد اليابان تحولاً سياسياً بهذه السرعة على مدى قرنين من الزمان، وقد شهدت بعد ذلك من تحولات علمية واقتصادية لا مثيل لها يجعل فهم المعادلة السياسية صعباً، فقد اندمج الفكر الشعبي والسياسي في منظومة متكاملة تفوق حد المعقول إلى الخرافة، جعلت من اليابان دولة فوق العادة من حيث القوة والانضباط. ولقد ساهمت النخبة الاجتماعية والسياسية في توليد الروح القومية، جعلت الحماس يدب في أوصال المجتمع الياباني[٣].

وقد تعاملت تلك النخبة مع الواقع بروح جديدة اتسمت بالحذر، فهي بقدر ما تحرص على الاستقلال ضد الأجانب، إلا أنها حبّذت فتح أبواب اليابان لاستيعاب العصر الجديد، وتصاعدت الأصوات التي تنادي بإسقاط النظام السياسي القديم. وقاد الإصلاحيون الجدد حركة التغيير السياسي عام (١٨٦٨) مؤكدة ولاءها السياسي للإمبراطور الملكي، وأعلنت تشكيل الحكومة الجديدة، وأصدرت المبادئ الخمسة للدستور السياسي، والتي هي نواة الميثاق القديم لحكومة ميجي في (مارس/آذار ١٨٦٨). وتتابعت الإصلاحات السياسية والاقتصادية والدستورية على التوالي[٤].

المبحث الثاني :تركيا في عهد السلطان عبد الحميد الثاني(١٨٧٦-١٩٠٩)

أولاً: تأسيس الدولة العثمانية:

تأسست الدولة العثمانية[٥] على يد الأتراك العثمانيين بعد تفكك الإمبراطورية السلجوقية[١]، إذ كانت هناك عدّة إمارات تتنافس فيما بينها على السيطرة على الأناضول، وعلى حمل لقب

[١] ينظر: المصدر نفسه، ص ٧٠.

[٢] ينظر: المصدر نفسه، ص ٧٠.

[٣] علاء علي زين الدين، المصدر السابق، ص ٧١.

[٤] المصدر نفسه، ص ٧١.

[٥] للتفاصيل عن تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى السقوط ينظر: يلماز أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ج ١ و ج ٢، ترجمة: عدنان محمود سلمان، ط ١، استانبول: شركة الهلال المساهمة، ١٤١٠ هـ/ ١٩٩٠؛ أحمد آق كوندز وسعيد

(سلطان الأناضول)، ولكن كلّا منها كانت أضعف من الوصول إلى هذه الغاية. واستمر هذا الوضع إلى أن بدأ نجم أحدى هذه الإمارات بالبزوغ، وكانت هذه إمارة العثمانيين في الشمال الغربي من الأناضول، وقد اتسعت هذه الإمارة بفضل أميرهم عثمان بن أرطغل (١٢٨١-١٣٢٤)[٢] ومن جاءوا بعده، إذ أسس بعد فترة غير طويلة إمبراطورية من أعظم الإمبراطوريات في التاريخ. ويُعد أكثر المؤرخين عام (١٢٩٩) تاريخاً لنشوء الدولة العثمانية؛ لأن الحاكم السلجوقي (علاء الدين الثالث) غُلِبَ وقتل على يد الإلخانيين[٣] في هذا العام، وفي هذا التاريخ أصبح العثمانيون مستقلين[١].

أوزتوك، الدولة العثمانية المجهولة. (٣٠٣) سؤال وجواب توضح حقائق غائبة عن الدولة العثمانية، وقف البحوث العثمانية، ٢٠٠٨؛ علي محمد الصلابي، الدولة العثمانية (عوامل النهوض وأسباب السقوط)، ط ١، دار التوزيع الإسلامية، ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠١؛ خليل اينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ترجمة: محمد م. الأرناؤوط، ط ١، ليبيا: دار المدار الإسلامي، ٢٠٠٢؛ أورخان محمد علي، المصدر السابق، ص ٦- ٥٠.

[١] أسس السلاجقة في الأناضول دولة قوية في القرن الحادي عشر للميلاد، ولكن هذه الدولة بدأت بالضعف والانحلال في منتصف القرن الثالث عشر للميلاد، حيث دخلت في حماية الإلخانيين (مغول إيران). ويعد مسعود الثاني آخر حاكم سلجوقي، وعندنا توفي عام (١٣٠٨) أصبح الإلخانيون هم الحكام الشرعيين الوحيدين في الأناضول. ينظر: أورخان محمد علي، المصدر السابق، ص ٦.

[٢] السُلطان الغازي فخرُ الدين قره عُثمان خان الأوَّل بن أرطُغرُل بن سُليمان شاه القايوي التُركماني، وهو زعيم عشيرة قايى التُركيَّة، وعامل سلاجقة الروم على إحدى إمارات الثُغور الأناضوليَّة، ومُؤسس السُلالة العُثمانيَّة التي حكمت البلقان والأناضول والمشرق العربي وشمال أفريقيا طيلة (٦٠٠) عام إلى أن انقضى أجلها مع إعلان قيام الجُمهوريَّة التُركيَّة سنة (١٩٢٢). وُلد عام (١٢٥٨). تولّى عُثمان شؤون الإمارة وزعامة العشيرة بعد وفاة والده، فأخلص الولاء للسلطنة السُلجوقيَّة الروميَّة، وفي عام (١٢٩٥) شرع بمُهاجمة الثُغور البيزنطيَّة باسم السُلطان السُلجوقي والخليفة العبَّاسي، ففتح عدَّة حُصون وقاد عشيرته إلى سواحل بحر مرمرة والبحر الأسود. وحين تغلَّب المغول على سلاجقة الروم وقضوا على دولتهم، سارع عُثمان إلى إعلان استقلاله عن السلاجقة، فكان بذلك المُؤسس الحقيقي لِدولةٍ تُركيَّةٍ كُبرى نُسبت إليه فيما بعد، فعُرفت (بالعُثمانيَّة). وظلَّ عُثمان يحكم الدولة الجديدة بصفته سُلطانًا مُستقلًّا حتَّى عام (١٣٢٦). وفي هذه السنة فتح ابنه أورخان مدينة بورصة الواقعة على مقرُبة من بحر مرمرة، وكان عُثمان في هذه الفترة قد مرُض مرض الموت، وما لبث أن تُوفي، فنُقل جُثمانه إليها ودُفن فيها. أمَّا خُلفائه وذُريَّته فقد تابعوا الحملات التي بدأ فيها حتَّى أواسط القرن السَّابع عشر الميلاديّ، مُحولين الإمارة التي وضع أُسسها إلى إمبراطوريَّة عالميَّة. للتفاصيل عن حياته ينظر: يلماز أوزتونا، المصدر السابق، ج ١، ص ٨٩- ٩٣.

[٣] الدَّولَةُ الإيلخَانِيَّةُ أو دَولَةُ مَغُولِ فَارِسَ: وهي دولةٌ قامت بدايةً كإحدى خانيَّات إمبراطوريَّة المغول، واحتلَّت الرُكن الجنوبي الغربي منها، وحُكمت من قِبل آل هولاكو، وذلك خلال القرن الثالث عشر الميلاديّ. شكَّلت البلاد الإيرانيَّة المُعاصرة لُبَّ هذه الدولة، التي ضمَّت أيضًا أجزاءً واسعة من البلاد المُجاورة لإيران، كالعراق وأذربيجان وأرمينيا وأواسط تُركيًا وشرقها، فضلاً عن أفغانستان وبعض باكستان وتُركمانستان. بدأت الإلخانيَّة تتشكَّل بُعيد الغزو المغولي لِخوارزم في عهد جنكيز خان، إلَّا أنها لم تُصبح دولة قائمة وفعليَّة إلَّا في عهد هولاكو بن تولي خان، ومع بداية تفتت الإمبراطوريَّة المغوليَّة عام (١٢٥٩). أصبحت الدولة الإلخانيَّة دولةً مُستقلَّةً بِنفسها، على أنَّ حُكَّامها استمرُّوا يُقدمون فُرُوض الولاء والطاعة إلى الخاقان الأكبر في خان بالق، واتخذوا لِأنفسهم لقب (إيلخان) بِمعنى (الخان الصغير أو الخان الخاضع)؛ لِلدلالة على هذه التبعيَّة وإن كانت إسميَّة. للتفاصيل ينظر: مُحمَّد سُهيل طقُّوش، تاريخ المغول العظام والإيلخانيين، ط ١، بيروت: دار النفائس، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧، ص ٨ – ١١؛ رغدة عبد الكريم أحمد النجَّار، إمبراطوريَّة المغول: دراسة تحليليَّة

تولى السلطة بعد عثمان الأول ابنه أورخان[٢] (١٣٢٤- ١٣٦٢) الذي استمر على سياسة التوسع نفسها نحو (بحر مرمرة)، وعندما فتح (بورصة) بعد سنتين من توليه الحكم نقل العاصمة إليها، وضرب النقود باسمه. وعندما سار الأتراك سنة (١٣٢٩) إلى بلدة (إيزيك) المقدسة لدى المسيحين، سار الإمبراطور البيزنطي لقتالهم، فالتقى الجيشان في مكان يدعى (بلكانون)، وكانت النتيجة انتصاراً ساحقاً للأتراك، إذ طردوا الجيش البيزنطي المهزوم حتى (أسكدار)، واستمر أورخان في التوسع، فأستولى على (جناق قلعة، وبالق كسر). ثم عبروا عام (١٣٥٤) إلى قارة أوربا عن طريق مضيق جناق قلعة، وأخذوا بالتوسع باتجاه (تراقيا)، وهم بجانب هذت لم يهملوا التوسع في الأناضول أيضاً، إذ استولوا على (بولو، وأنقرة). عندما توفي أورخان عام (١٣٦٢) بعد حكم دام (٣٨) سنة كانت مساحة مملكته تزيد على (١٠٠) ألف كم٢[٣].

إذن في بداية القرن الرابع عشر تأسست الدولة العثمانية بعد أن كانت مجرد إمارة صغيرة داخل حدود العالم الإسلامي تعتمد على فكرة الغزو ضد المسيحين، وقد أخذت هذه الدولة الحدودية الصغيرة، التي بدت غير مهمة حينئذ في التوسع بشكل تدريجي؛ وذلك بإخضاع وضم الأراضي التابعة لبيزنطة في الأناضول والبلقان، وقد أصبحت منذ عام (١٥١٧) –حين ضمّت إليها المنطقة العربية– أقوى دولة في العالم الإسلامي[٤].

وخلال عهد السلطان سليمان الأول[٥] (١٥٢٠- ١٥٦٦) تحولت الدولة العثمانية إلى قوة عالمية؛ وذلك بفضل النجاحات المتتابعة في الآفاق الواسعة التي تمتد من أوربا الوسطى إلى

عن التاريخ المُبكر لِلمغول وتكوين الإمبراطوريَّة والصراعات السياسيَّة على السُلطة، ط ١، عمَّان: دار المنهل، ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢، ص ٢١٢.

[١] أورخان محمد علي، المصدر السابق، ص ٦.

[٢] أُورخان خان بن عُثمان بن أرطُغرُل القايوي التُركماني، هو ثاني سلاطين آل عُثمان والابن الثاني لِمُؤسس هذه السُلالة الملكيَّة عُثمان الأوَّل. وُلد عام (١٢٨١)، وتولَّى السُلطة عام (١٣٢٦) بعد وفاة والده، وقد امتدَّ حكمه بحدود (٣٥) سنة. شهد عهده توسُّع الإمارة العُثمانيَّة وضمِّها لِلعديد من الأراضي والبِلاد المُجاورة وتصفية آخر مراكز النُفوذ والقُوَّة البيزنطيَّة في آسيا الصُغرى. تكمُنُ قيمة أورخان في التاريخ الإسلامي أنَّهُ شهد أوَّل استقرارٍ لِلمُسلمين في أوروبا الشرقيَّة، كما شهد ظُهور نظامٍ عسكريٍّ جديدٍ وأوَّل جيشٍ نظاميٍّ في القارَّة العجوز هو جيش الانكشارية، الذي قُدِّر لهُ أن يكون أعظم جيشٍ في العالمين الإسلاميّ والمسيحيّ لِفترةٍ طويلةٍ من الزمن. توفي أورخان عام (١٣٦٢) بعد حكم دام (٣٨) سنة. للتفاصيل عن حياته ينظر: أحمد بن يُوسُف بن أحمد القرماني، تاريخ سلاطين آل عثمان، تحقيق: بسَّام عبد الوهَّاب الجابي، ط ١، دمشق: دار البصائر، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥، ص ١١- ١٢؛ مُحمَّد فؤاد كوبريلّي، قيام الدولة العُثمانية، تعريب: أحمد السعيد سُليمان، ط ٢، القاهرة: الهيئة المصريَّة العامَّة لِلكتاب، ١٩٩٣، ص ١٦٤؛ مُحمَّد سُهيل طقّوش، تاريخ العثمانيين: من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، ط ٢، بيروت: دار النفائس، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨، ص ٤٣.

[٣] أورخان محمد علي، المصدر السابق، ص ٦- ٧.

[٤] خليل اينالجيك، المصدر السابق، ص ٩.

[٥] سليمان خان الأول بن سليم خان الأول، وهو عاشر السلاطين العثمانيين، وثاني من حمل لقب (أمير المؤمنين) من عثمان. بلغت الدولة الإسلامية في عهده أقصى اتساع لها حتى أصبحت أقوى دولة في العالم في ذلك الوقت. ولد عام (١٤٩٤) بطرابزون، وهو وصاحب أطول فترة حكم من عام (١٥٢٠) حتى وفاته عام (١٥٦٦) خلفاً لأبيه السلطان سليم

المحيط الهندي، إلا أنه خلال الحروب الطويلة في القرن السابع عشر مالت الكفة لصالح أوربا. وهكذا أخذت تخبو القوة العثمانية بشكل متسارع بعد أن سادت القناعة بالتفوق الأوربي في القرن الثامن عشر، وأصبحت الدولة العثمانية تخضع لأوربا سياسياً واقتصادياً. وقد أدى الوجود الطويل لهذه الدولة، واحتمالات سقوطها، إلى أن تتحول إلى مشكلة في السياسة الأوربية أو ما سُمي بـ(المسألة الشرقية)[١]. وهكذا فقد استمرت الحياة السياسية العثمانية تحت التأثير الأوربي إلى عام (١٩٢٠)[٢].

ومع تغير الظروف على مدى مراحل متعددة كانت تتغير أيضاً هياكل ومؤسسات هذه الدولة. فالتغيرات التي حدثت في الهيكل الداخلي، وفي التطور السياسي تبيّن كيف تحولت هذه الإمارة الحدودية في نهاية القرن السادس عشر إلى دولة على النمط التقليدي للدول الكلاسيكية للشرق الأدنى، كالدولة الساسانية والدولة العباسية على نحو خاص. وهكذا كانت الدولة العثمانية في نهاية القرن السادس عشر بما فيها من تقاليد الدولة والإدارة والسياسة المالية، والنظام الزراعي والعسكري، تمثل انموذجاً عالياً لدولة متطورة في الشرق الأدنى. ولكن التفوق الأوربي العسكري والاقتصادي في عهد انحدارها أثار الوعي لدى العثمانيين أنفسهم، بأن تقاليد دول الشرق الأدنى قد عاشت زمنها، ولم تعد تستطيع التكيف مع الحقيبة الجديدة. ومن تلك اللحظة يغدو التاريخ العثماني مجرد سرد وقائع لشكال عفا عليها الزمن لمؤسسات إمبراطورية قديمة، إذ يتحول تأريخ لمحاولات دولة من دول الشرق الأدنى التكيّف مع التحديات الاقتصادية والسياسية والثقافية

خان الأول وخلفه ابنه السلطان سليم الثاني. أصبح سليمان حاكمًا بارزًا في أوروبا في القرن السادس عشر، يتزعم قمة سلطة الدولة الإسلامية العسكرية والسياسية والاقتصادية. قاد سليمان الجيوش العثمانية لغزو المعاقل والحصون المسيحية في بلغراد ورودوس وأغلب أراضي مملكة المجر قبل أن يتوقف في حصار فيينا في عام (١٥٢٩). ضم أغلب مناطق الشرق الأوسط في صراعه مع الصفويين ومناطق شاسعة من شمال أفريقيا حتى الجزائر. تحت حكمه، سيطرت الأساطيل العثمانية على بحار المنطقة من البحر الأبيض المتوسط إلى البحر الأحمر حتى الخليج. للتفاصيل عن حياته ينظر: يلماز أوزتونا، المصدر السابق، ج ١، ص ٢٦١- ٣٥٧؛

Subhi Labib, "The Era of Suleyman the Magnificent: Crisis of Orientation", International journal of Middle East studies, Number (10), London: Cambridge University Press, 1979, pp. 435–451.

[١] المسألة الشرقية: هي صراع الدول الأوروبية على أملاك الدولة العثمانية اثر ضعفها. وهي الحوار الذي دار في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ومطلع القرن العشرين في أوروبا حول مصير مناطق الدولة العثمانية ومناطق الإسلام عموماً. وقد بدأ الحديث عن المسألة الشرقية عام (١٧٧٤) مع الحرب الروسية- التركية (١٧٦٨-١٧٧٤) بعد انهزام العثمانيين. إذ ساد اعتقاد أن انحلال الدولة العثمانية بات وشيكاً، فانخرطت القوى الأوروبية في صراع على السلطة لضمان مصالحهم العسكرية والاستراتيجية والتجارية في أراضي الدولة العثمانية. استفادت روسيا القيصرية من اضمحلال الدولة العثمانية، بينما سعت كل من النمسا-المجر والمملكة المتحدة إلى الحفاظ على الوضع القائم؛ لأن في ذلك مصلحتهما. وقد انتهت المسألة الشرقية بعد الحرب العالمية الأولى، التي كان أحد نتائجها انهيار الدولة العثمانية. للتفاصيل ينظر: هاشم صالح التكريتي، المسألة الشرقية – المرحلة الأولى (١٧٧٤-١٨٥٦)، بغداد: وزارة التعليم العالي، ١٩٩٠.

[٢] خليل اينالجيك، المصدر السابق، ص ٩- ١٠.

لأوربا. ولم يتخلَّ الأتراك بشكل نهائي عن هذا المفهوم للدولة إلا بعد عام (١٩٢٤) والثورة التي شهدتها تركيا[١].

ثانياً: مميزات عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩):

عبد الحميد الثاني[٢] هو السلطان (الرابع والثلاثون) من سلاطين الدولة العثمانية. تولى عرش الدولة وهو في (٣٤) من عمره. إذ ولد في (٢١ أيلول/ سبتمبر ١٨٤٢). والده هو السلطان (عبد المجيد الأول) صاحب أكبر عمليات إصلاح مادية واجتماعية في الدولة. وفي عام (١٨٦١) توفي والده، وتولى تربيته عمه السلطان (عبد العزيز)، واصطحبه في أسفاره وأعماله الدبلوماسية[٣]، لا سيّما زيارته إلى أوروبا، إذ استفاد عبد الحميد في هذه الرحلة بمطالعات واسعة، فإنه كان دقيقاً في رؤيته، وفي حكمه على الأشياء التي رآها في الغرب. ولقد التقى بصحبة الوفد العثماني بساسة ذلك العصر في أوروبا، مثل: نابليون الثالث في فرنسا، والملكة فكتوريا في إنجلترا، وليوبلد في الثاني في بلجيكا، وغليوم الأول في ألمانيا، وفرنسوا جوزيف في النمسا، وقد استغرقت الزيارة من (٢١ يونيو/حزيران – ٧ أغسطس/ آب ١٨٦٧). وفي هذه الرحلة الأوروبية، تفتح ذهن عبد الحميد إلى أمور كثيرة، انعكست على فترة حكمه كلها بعد ذلك. وهذه الأمور هي:

١. الحياة الأوروبية بكل ما فيها من طرق معيشة غريبة وأخلاقيات مختلفة وشكليات.
٢. التطور الصناعي والعسكري، لا سيّما في القوات البرية الفرنسية والألمانية، وفي القوات البحرية البريطانية.
٣. ألاعيب السياسة العالمية.
٤. تأثير القوى الأوروبية على سياسة الدولة العثمانية[٤].

ولقد تأثر الأمير عبد الحميد بهذه الرحلة، ودفعه ذلك التأثر إلى الاهتمام بإدخال المخترعات الحديثة في دولته في مختلف نواحي الحياة: (تعليمية، وصناعية، ووسائل اتصالات، وعسكرية)، والأمثلة على ذلك كثيرة منها: شرائه غواصتين وكان سلاح الغواصات جديداً، وأدخل التلغراف إلى بلاده من ماله الخاص، وأنشأ المدارس الحديثة، وأدخل فيها العلوم العصرية، وأدخل إلى

[١] خليل اينالجيك، المصدر السابق، ص ١٠.

[٢] للتفاصيل عن حياته وسلطنته ينظر: يلماز أوزتونا، المصدر السابق، ج ٢، ص ٩٥- ١٠٢ و ص ١٨٥- ١٩٩؛ أحمد آق كوندز وسعيد أوزتوك، الدولة العثمانية المجهولة. (٣٠٣) سؤال وجواب توضح حقائق غائبة عن الدولة العثمانية، وقف البحوث العثمانية، ٢٠٠٨، ص ٤٢٦- ٤٣٤؛ أورخان محمد علي، المصدر السابق، ص ٥١- ٢٨٢؛ علي محمد الصلابي، الدولة العثمانية (عوامل النهوض وأسباب السقوط)، ط ١، دار التوزيع الإسلامية، ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠١، ص ٣٩٩- ٤٦٤.

[٣] للتفاصيل ينظر: يلماز أوزتونا، المصدر السابق، ج ٢، ص ٩٥- ١٠٢.

[٤] للتفاصيل ينظر: علي محمد الصلابي، ص ٣٩٩- ٤٠٠.

البلاد أول سيارة وأول دراجة، وأخذ بنظام القياس المتري. لكنه وقف بحزم ضد سريان الفكر الغربي في البلاد[١].

أثرت رحلة عبد الحميد إلى أوروبا أيضاً في اتباعه سياسة استقلالية تجاه أوروبا. ولم يعرف عنه تأثير أي حاكم أوروبي عليه، مهما كانت صداقته ومهما كانت درجة التقارب بين بلده وبين الدولة العثمانية. وعلى الرغم من تأثر الأمير عبد الحميد بالنهضة الحداثية الغربية، إلا أنه استطاع بذكائه وخبرته أن يُفرق بين أمرين، وهما: الاستعانة بتجارب الأمم والتقنية العصرية، وبالمقابل الحفاظ على أصالة الأمة وقيمها وعقديتها وتراثها[٢].

اعتلى عبد الحميد الثاني العرش العثماني في (٣١ أغسطس/آب ١٨٧٦)، وقد مرّ عصره بظروف عصيبة، وأزمات شديدة، والعديد من المشاكل، فضلاً عن التآمر العالمي على الدولة العثمانية من الداخل والخارج، ولعل من أبرز تلك المشاكل كانت إعلان روسيا الحرب على الدولة العثمانية في (٢٤ أبريل/نيسان ١٨٧٧)[٣]، والتي انتهت بتوقيع الدولة العثمانية في (٣ مارس/آذار ١٨٧٨) على معاهدة (سان ستيفانو)[٤].

[١] للتفاصيل ينظر: علي محمد الصلابي، ص ٤٠١.

[٢] أورخان محمد علي، المصدر السابق، ص ٦٠.

[3] الحرب الروسية العثمانية: هو صراع بين الدولة العثمانية وقوات التحالف الأرثوذكسي الشرقي بقيادة الإمبراطورية الروسية، ويتألف من العديد من دول البلقان. تعود أسباب الحرب إلى تصاعد الروح القومية في القرن التاسع عشر بمنطقة البلقان. فضلاً عن عوامل أخرى منها تطلعات الروسية لاسترداد الأراضي التي خسرتها أثناء حرب القرم، معيدةً نفسها للبحر الأسود، وداعمةً الحركة السياسية الساعية لتحرير دول بلقان من الحكم العثماني. أسفرت الحرب عن تمكن روسيا من المطالبة بعدة أقاليم في القوقاز وهي قارص، وباطومي، وكان لإمارات رومانيا وصربيا والجبل الأسود السيادة بحكم الأمر الواقع لبعض الوقت، وأعلن رسمياً الاستقلال عن الدولة العثمانية. وبعد ما يقرب من خمسة قرون من الهيمنة العثمانية (١٣٩٦-١٨٧٨)، أُعيد تأسيس الدولة البلغارية في إمارة بلغاريا، وهي تغطي الأراضي الواقعة بين نهر الدانوب وجبال البلقان، فضلاً عن المنطقة صوفيا، والتي أصبحت عاصمة للدولة الجديدة. للتفاصيل عن الحرب ينظر: G.D. Clayton, Britain and Eastern Question Missolonghi, London, p. 139- 142

[٤] معاهدة سان ستيفانو التمهيدية: وهي معاهدة بين روسيا والإمبراطورية العثمانية في ختام الحرب الروسية العثمانية (١٨٧٧-١٨٧٨). تم توقيعها في (٣ مارس/آذار ١٨٧٨) في سان ستيفانو (ضاحية غرب إسطنبول). تعد هذه المعاهدة من المعاهدات المهمة في تاريخ الدولة العثمانية، إذ فرضت على العثمانيين المهزومين أمام روسيا إدخال إصلاحات جوهرية على أوضاع المسيحيين في الدولة العثمانية، لا سيّما في أوروبا، وهو ما عُني حقوقاً وامتيازات للأقلية لا تتمتع بها الأغلبية المسلمة، وكان ذلك يشير إلى رغبة الدول الأوربية في تفجير الدولة العثمانية من الداخل بعد إضعافها للغاية في المحيط الدولي، بحيث تمثل (رجل أوروبا المريض) الذي ينتظر الجميع موته لتقسيم تركته الكبيرة ومن أهم بنودها: تعيين حدود للجبل الأسود لإنهاء الصراع، مع حصولها على الاستقلال، وحصول إمارة الصرب على استقلالها مع إضافة بعض الأراضي الجديدة إليها، وحصول بلغاريا على استقلال ذاتي إداري مع دفع بلغاريا مبلغاً من المال سنوياً للدولة العثمانية، ويكون موظفو الدولة في بلغاريا والجند من النصارى فقط، ويخلي العثمانيون جنودهم منها نهائيا، وحصول رومانيا على استقلالها التام. للتفاصيل عن المعاهدة ينظر: W.N. Medlicott, The Congress of Berlin and After 1878- 1880, London, 1938, P. 23- 29.

أجبرت الصعوبات التي واجهتها السياسة الخارجية –لا سيّما الدسائس التي حاكتها الدول الأجنبية ضد السلطنة– السلطان عبد الحميد الثاني على تطبيق نهج صارم في إدارة الدولة. فآمن بضرورة الإصلاح، وأن ظهور نتائج الإصلاح يتطلب إعطاء حركة الإصلاح الوقت الكافي، كما سعى إلى تجنيب الدولة الحروب العبثية وأعبائها الثقيلة. كما حافظ السلطان عبد الحميد الثاني خلال فترة حكمه على نمط حياة بسيطة، ولم يتوان قط عن المساهمة في دعم خزينة الدولة من ماله الخاص، وخفض مصاريف القصر إلى الحد الأدنى[١].

كما شرع السلطان عبد الحميد الثاني في إصلاح الدولة على وفق التعاليم الإسلامية؛ لمنع التدخل الأوروبي في شؤون الدولة، وحرص على تطبيق الشريعة الإسلامية، وقام بإبعاد الكتّاب والصحفيين عن العاصمة، وقاوم الاتجاهات الغربية المخالفة للحضارة الاسلامية كافة في ولايات الدولة، كما اهتم بفكرة الجامعة الاسلامية وحقق بها نتائج عظيمة[٢]، واهتز الأوروبيون من هذا التفكير الاستراتيجي العميق وعملوا على تفتيتها عبر مؤتمرات واجتماعات بينهم كان من أخطرها مؤتمر برلين عام (١٨٨٧)[٣]، الذي كان من المعالم البارزة لتدهور الامبراطورية العثمانية التي أرغمت على التنازل عن مساحات واسعة من أملاكها. كما أنه يسجل تعهد بريطانيا وفرنسا بالمحافظة على ممتلكات الدولة العثمانية، غير أن بريطانيا وفرنسا قد كشفتا عن نواياهما الاستعمارية، فقد احتلت فرنسا تونس عام (١٨٨١)، نظير احتلال بريطانيا لقبرص واحتلت بريطانيا مصر عام (١٨٨٢) معلنة أن احتلالها مؤقت. ولمواجهة هذه الأوضاع المتردية كان على السلطان أن يتخذ لقب الخلافة لمواجهة التحديات الجديدة، وعمل على إنشاء (الجامعة الإسلامية)؛ لكي يعمل على تكتل المسلمين من حوله كافة في الداخل والخارج[٤].

آمن عبد الحميد الثاني بضرورة الإصلاح، فأعطى الأولوية لدفع الديون الخارجية وتحسين القطاع الاقتصادي، وتوصل في (٢٠ ديسمبر/كانون الأول ١٨٨١) إلى اتفاقية مع ممثلي الدائنين الأوروبيين عرفت باسم اتفاقية (محرَّم)، تم بموجبها تأسيس (إدارة الدين العام العثماني)، لهيكلة ديون الدولة والوفاء بها من خلال بعض عائدات الدولة[٥].

[١] للتفاصيل ينظر: علي محمد الصلابي، ص ٤٠١– ٤٠٢.

[٢] للتفاصيل ينظر: أورخان محمد علي، المصدر السابق، ص ١٨٤– ١٨٥.

[٣] حضر المؤتمر ممثلون عن الدول الكبرى: (انكلترا، وفرنسا، وألمانيا، والنمسا)، واتفق المؤتمرون على تعديل معاهدة سان ستيفانو التي عقدت بين روسيا والدولة العثمانية بما يتفق ومصالحها. كما تناولت المعاهدة موضوع فصل أجزاء واسعة من ولايات السلطنة العثمانية وضمها للدولة الغربية، فتقرر: استقلال بلغاريا، وضم البوسنة والهرسك للنمسا، ووضم قارص وردهان وباطوم وبسارابيا لروسيا، وتوسيع حدود اليونان على حساب السلطنة، والإبقاء على الغرامة الحربية التي قررتها معاهدة سان ستيفانو على الدولة العثمانية ومقدارها (٢,٥) مليار ليرة ذهبية. للتفاصيل ينظر: W.N. Medlicott, Op. Cit, P. 45– 125

[٤] للتفاصيل ينظر: أورخان محمد علي، المصدر السابق، ص ١٨٤– ١٨٥.

[٥] للتفاصيل عن اصلاحاته في هذا المجال ينظر: المصدر نفسه، ص ١٢٤.

كما بذل جهوداً جمّة من أجل تعزيز العلاقات مع العالم الإسلامي، وشرع ببناء ومد خطوط السكك الحديدية، وربط مدن الدولة ببعضها بواسطة السكك الحديدية[١].

وأقدم على خطوات هامة في مجالات التعليم والاسكان والزراعة. فقد ارتفع عدد المدارس بمراحلها المختلفة بشكل كبير، وارتفع عدد دور المعلمين (بمثابة معهد عالي لإعداد المدرسين) إلى (٣٢) بين أعوام (١٨٧٦ و١٩٠٨). كما افتتح العديد من المعاهد العليا لتخريج الكوادر المؤهلة في مجالات الزراعة والمالية والقانون والطب البيطري والتجارة، وغيرها. وبفضل هذه السياسة انتشر التعليم الابتدائي والمتوسط، على وفق النظام الغربي في عموم البلاد وذلك تحت إشراف الدولة[٢].

كما شهد عهده اهتماماً خاصة بالألعاب الرياضية وتعليمها على وفق أسس علمية، حيث تأسست في عهده (٣) من أعرق أندية كرة القدم التركية هي: (فنر بهتشة، وغلاطة سراي، وبشيكطاش)[٣].

كما حرص السلطان على تطوير القطاع الصحي والمساعدات الاجتماعية، حيث شهد عهده بناء مدرسة (حيدر باشا) الطبية، ومشفى الأطفال في حي (شيشلي) بإسطنبول الذي بناه من ماله الخاص، ودار العجزة الذي تكفل بجزء من تكاليفه[٤].

من ناحية أخرى، انتشرت غرف الزراعة والتجارة والصناعة في عهده في أرجاء الإمبراطورية. وجرى تسيير ترامات كهربائية في العديد من المدن، ومد خطوط تلغراف وصلت إلى الحجاز والبصرة[٥].

وزاد في ظل حكمه الإعداديات العسكرية، وتم تحديث أسلحة الجيش العثماني بأسلحة حديثة[٦].

وفي مجال القانون، جرى تحقيق تطورات هامة أيضاً، إذ تم استصدار قوانين جنائية وتجارية، وإعادة هيكلة جهاز الشرطة، على غرار الأجهزة في الغرب[٧].

وفي (٢٧ أبريل/نيسان ١٩٠٩) قرر البرلمان برئاسة سعيد باشا، إنهاء سلطنة عبد الحميد الثاني. وفي الليلة التي أُبعد فيها عن العرش، تم إرساله مع عائلته إلى (سلانيك) على متن قطار خاص. واستقر في قصر (إلاتيني) بمدينة سلانيك، وأمضى أوقاته هناك بالعمل في

[١] للتفاصيل عن اصلاحاته في هذا المجال ينظر: المصدر نفسه، ص ١١٩.
[٢] للتفاصيل عن اصلاحاته في هذا المجال ينظر: المصدر نفسه، ص ١١٩- ١٢٢.
[٣] للتفاصيل عن اصلاحاته في هذا المجال ينظر: أورخان محمد علي، المصدر السابق، ص ١١٩- ١٢٢.
[٤] للتفاصيل عن اصلاحاته في القطاع الصحي والاجتماعي ينظر: المصدر نفسه، ص ١١٩- ١٢٢.
[٥] للتفاصيل عن اصلاحاته في هذا المجال ينظر: المصدر نفسه، ص ١١٩- ١٢٢.
[٦] للتفاصيل عن اصلاحاته في مجال الجيش ينظر: المصدر نفسه، ص ١٢٢- ١٢٣.
[٧] للتفاصيل عن اصلاحاته في مجال القانون والعدالة ينظر: المصدر نفسه، ص ١١٣.

النجارة والحدادة. وعند اقتراب القوات اليونانية المتمردة من سلانيك، تم نقله إلى إسطنبول، ووصل إليها في (١ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩١٢) ليستقر في قصر (بيلار بايي)، وأمضى بقية حياته هناك، إلى أن وافاه الأجل في (١٠ فبراير/شباط ١٩١٨)[١].

استطاع السلطان عبد الحميد خلال مدة سلطنته تأخير سقوط الدولة العثمانية بسياسته التي جنبتها الدخول في صراعات مع الدول الكبرى قدر الإمكان، واهتمامه بالتعليم والبعثات التعليمية وتطوير مؤسسات الدولة، والتسامح الذي أظهره مع جميع مواطني دولته من شتى الأديان، وكشف المؤامرات الداخلية والخارجية المختلفة التي كانت تستهدفه ودولته، وأنجز أعظم مشروع في زمانه وهو فكرة الجامعة الإسلامية. كما تمكن خلال فترة حكمه الحفاظ على تماسك الدولة وبنيتها بعد أن عانت من ضربات موجعة على مدار (٤) قرون خلت نتيجة مؤامرات داخلية وخارجية[٢].

ثالثاً: السياسة الخارجية للسلطان عبد الحميد الثاني[٣]:

تمثل السياسة الخارجية المجال الأكثر نجاحاً للسلطان عبد الحميد، الذي كان يحرص على متابعة التطورات السياسية في العالم عن كثب. ولهذا الغرض استحدث مركزاً في القصر لجمع المعلومات، ترد إليه المنشورات الصادرة كافة بحق تركيا حول العالم، والتقارير المرسلة للسلطان من الممثليات الخارجية بغية تقييمها. وكان الهدف الرئيس في السياسة الخارجية، ضمان عيش الامبراطورية بسلام، إذ استفاد السلطان من المصالح والأطماع المتضاربة للدول الغربية، ولهذا تغيرت السياسة الخارجية بموجب الظروف المتغيرة في العلاقات الدولية، ولم يدخل في اتفاقية مستدامة مع أي دولة، وقام بأنشطة دبلوماسية متنوعة بهدف شق صف الدول الكبرى قدر المستطاع.

وحاول السلطان عبر سياسة الاتحاد الاسلامي مواجهة مساعي العملاء البريطانيين لنشر الفكر القومي العربي، وتعيين خديوي مصر خليفة بدعوى أن الخلافة من حق العرب.

كما سعى إلى نشر الإسلام في أقاصي الأرض مثل جنوب إفريقيا واليابان، من خلال إرسال العلماء. وأمر بتشييد خط الحجاز الحديدي الممتد من دمشق إلى مكة.

وتُعد قضية فلسطين من المسائل الهامة التي أبدى فيها السلطان صلابة، وحقق فيها نجاحاً جزئياً، إذ رفض عرضاً من الصهاينة بسداد الديون الخارجية، مقابل إقامة دولة لليهود في

[١] للتفاصيل عن عملية الإطاحة بحكم السلطان عبد الحميد ينظر: علي محمد الصلابي، المصدر السابق، ص ٤٥٨-٤٦٤؛ أحمد آق كوندز وسعيد أوزتوك، المصدر السابق، ص ٤٣٤.

[٢] أحمد آق كوندز وسعيد أوزتوك، المصدر السابق، ص ٤٣١- ٤٣٢.

[٣] للتفاصيل عن السياسة الخارجية للسلطان عبد الحميد الثاني ينظر: أورخان محمد علي، المصدر السابق، ص ١٧٣-١٩٤.

فلسطين. كما اتخذ سلسلة من التدابير للحيلولة دون هجرة اليهود إلى فلسطين، من أصقاع العالم، واستيطانهم فيها.

المبحث الثالث

العلاقات التركية- اليابانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني

أولاً: علاقات اليابان مع الشرق الأوسط:

يُعد الاقتصاد هو محور العلاقات الخارجية لليابان، وأمن الاقتصاد العالمي جزء من الأمن القومي لليابان. وتُعد العلاقة بين اليابان والشرق الأوسط من أفضل العلاقات؛ لوجود مصالح متبادلة، وخلو الطرفين من الحروب والصراعات، وعدم وجود خلافات أو مواقف أو استغلال يشوه العلاقة بينهما. ومن أهم نقاط الالتقاء بينهما إرسال اليابان بعثة إلى مصر عام (١٨٧٢)؛ لدراسة نظام القضاء المزدوج المصري (المحاكم الشرعية المدنية)، والاستفادة من التجربة المصرية في التحديث، مع حفظ الهوية، وتعاطف الشعب الياباني مع ثورة عرابي، وفي الوقت نفسه تعاطف العرب مع اليابان. وقد حققت الدبلوماسية اليابانية بعد (أكتوبر ١٩٧٣) انتصارات كبيرة في منطقة الشرق الأوسط، وأصبح لها حضور سياسي قوي مما جعل اليابانيون يقدمون مشاريع، ويقيمون منشآت كيمياوية، ومصافي، ويتولون تنظيف قناة السويس. ووصلت واردات اليابان النفطية من الشرق الأوسط (٨٦,٧ ٪) من احتياجات اليابان[١].

ثانياً: سمات العلاقات اليابانية بالعالمين العربي والإسلامي:

تتمتع اليابان بعد مزايا مبدئية مع العالمين العربي والإسلامي. تتصل الميزة الأولى: بأنه لا يوجد تاريخ استعماري لليابان في المنطقتين العربية والإسلامية، وذلك بخلاف أطراف عالمية أخرى، ويصدق ذلك على التاريخ القديم والحديث على حد سواء، وبالتالي نستطيع القول بأن سجل اليابان نظيف لدى العرب والمسلمين في هذا الجانب. وتتعلق الميزة الثانية: بأن الشعب الياباني مثله مثل الشعوب العربية والإسلامية، هو شعب له تاريخ عريق وثقافة ضاربة بجذورها في أعماق التاريخ وإسهام حضاري لا ينكر في مجال القيم والفنون وغيرها. أما الميزة الثالثة: فترتبط بأن الشعوب العربية والإسلامية لا تنظر إلى اليابان كشعب وثقافة باعتباره غريباً، بل تعتبره شعباً شرقياً، وثقافته تندرج ضمن الثقافات والحضارات الشرقية، وذلك على الرغم مما طرأ من تغيير على المجتمع والثقافة في اليابان عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، بل حتى ما بعد ثورة (الميجي) الشهيرة عام (١٨٦٨)[٢].

[١] ينظر: عبد الله محمد الحقيل، العلاقات العربية اليابانية من خلال الرحلات المتبادلة، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ٢٠٠٣، ص ٥.

[٢] وليد محمود عبد الناصر، "اليابان والحوار مع العالمين العربي والإسلامي"، دراسات يابانية وشرقية، جامعة القاهرة: مركز الدراسات الشرقية، العدد الثالث، يوليو/ تموز ٢٠٠٩، ص ١٧٠.

ثالثاً: العلاقات اليابانية- التركية في عهد السلطان عبد الحميد:

بدأ الاتصال الرسمي بين اليابان والدولة العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني عام (١٨٨٩). على الرغم من ذلك إلا أن هذا الاتصال سبقته اتصالات أخرى على مستوى الأفراد لا الوفود، وكان ذلك عام (١٨٧١) حين زار سكرتير وزارة الخارجية الياباني الأمير (كوماتسو) -أحد أقرباء الإمبراطور ميجي- إسطنبول، ومنحه السلطان عبد العزيز (١٨٦١- ١٨٧٦) أعلى النياشين[١].

وتذكر المصادر أن أول زيارة يقوم بها وفد ياباني إلى عاصمة الدولة العثمانية كان عام (١٨٨٠) برئاسة الأمير (هبي) وهو أحد أقرباء الإمبراطور، وكان هذا الوفد يقوم بجولة في أوربا؛ للاطلاع على معالم الحضارة الغربية، وتقوية أسس النهضة اليابانية. ولم يهمل هذا الوفد زيارة تركيا؛ للاطلاع على أحوال الدولة العثمانية عن قرب، ومع أن الزيارة لم تكن رسمية إلا أن السلطان الذي كان يتابع بإعجاب النهضة السريعة لليابان لم يُهمل هذه الزيارة، فبعث عدد من رجال القصر إليهم، إذ خصصوا لهم أفخر فندق في منطقة (بك أوغلو) في قلب العاصمة، كما دعاهم إلى وليمة فاخرة في قصر يلدز؛ لكي يراهم عن قرب. ونتيجة لهذا الاهتمام الذي لم يكن يتوقعه الوفد؛ فإنهم قصدوا في اليوم الثاني الباب العالي لزيارة الصدر الأعظم؛ لتقديم اقتراح بإنشاء علاقات سياسية واقتصادية بين البلدين. ومع أن وزارة الخارجية العثمانية رحبت بهذه الاقتراحات، إلا أنها -لكي لا تغضب روسيا- فضلت آنذاك الاقتصار على العلاقات التجارية دون السياسية[٢].

وتمت الزيارة الثانية بعد (٦) سنوات من الزيارة الأولى (أي في عام ١٨٨٦)، وكانت في هذه المرة زيارة رسمية برئاسة الأمير (كيهتيو) ابن خال الإمبراطور. وقد بالغ السلطان عبد الحميد في إكرام هذا الوفد، وخصص لهم جناحاً في قصر يلدز لإقامتهم، وكانت وظيفة الوفد هي تسليم رسالة شخصية من الإمبراطور الياباني إلى السلطان. وفي هذه الرسالة كان الإمبراطور يتمنى تأسيس العلاقات السياسية، وتطوير التبادل التجاري بين البلدين، ويلمح من طرف خفي إلى أن السلطان يستطيع في أي آن الاعتماد على مساعدة اليابان إن أصبح في وضع حرج مع روسيا[٣].

[١] ينظر: سمير عبد الحميد إبراهيم نوح، "الثقافة العربية الإسلامية في اليابان بين الماضي والحاضر"، مجلة دراسات يابانية وشرقية، جامعة القاهرة: مركز الدراسات الشرقية، العدد الثاني، يوليو/ تموز ٢٠٠٨، ص ٣؛ سمير عبد الحميد إبراهيم نوح، تاريخ وتطور الدعوة الإسلامية في اليابان، طوكيو: المركز الإسلامي في اليابان، (د.ت)، ص ٣.

[٢] أورخان محمد علي، السلطان عبد الحميد الثاني (حياته وأحداث عهده)، ط ٤، إسطنبول: ربيوك جاملجة، ٢٠٠٨، ص ١٩٢.

[٣] المصدر نفسه، ص ١٩٢.

وبعد رجوع الوفد الياباني إلى بلده قرر السلطان وجوب رد الزيارة؛ ولكنه في الوقت نفسه لم يكن يرغب في جلب أنظار العالم، لا سيّما روسيا إلى هذا التفاهم والتقارب بين البلدين. وكان اقتراح السلطان يكمن في أن لا حمل الوفد أية صبغة سياسية، وإنما سيكون وفداً تربوياً وتعليمياً، وستزور الباخرة التي تقل الوفد –وهي تحمل العلم العثماني– أكبر عدد ممكن من الموانئ التي يسكنها المسلمون، وهي في طريقها إلى اليابان[١].

حرص الجانبان (العثمانية، واليابانية) على إقامة علاقات ودية بينهما، وتم تبادل الزيارات، وكانت أهمها البعثة التي أرسلها السلطان عبد الحميد الثاني إلى اليابان على الباخرة (أرطغل) وعلى ظهرها (٦٠٧) ضابط وجندي عثماني من خريجي الأكاديمية البحرية حديثي التخرج، يقودهم الأميرال (العقيد) عثمان باشا، وذلك عام (١٨٩٠). وقد غادرت تلك الباخرة إسطنبول، واستغرقت الرحلة (١١) شهراً رست في إثنائها على عدد من الجزر والموانئ التي يسكنها المسلمون، فمرت بالسويس وجدة وعدن وبومباي وكولمبو وسنغافورة،[٢] وهونك كونغ[٣]. مما أثار عواطف المسلمين وهم يرون العلم العثماني يرفرف على السفينة في هذه الديار البعيدة، ففي كل ميناء كان المسلمون يستقبلون الباخرة وطاقمها بالفرح والتظاهر، فكانت فعلاً باخرة الصداقة والمحبة. وفي (٢٦ مايو/ أيار ١٨٩٠) وصلت الباخرة إلى ميناء (يوكوهاما)، إذ استقبلوا استقبالاً حاراً من اليابانيين[٤].

مكثت البعثة (٣) أشهر في طوكيو، وقابل رئيسها الإمبراطور، وقدم النياشين له، وبعد أن أدت البعثة مهمتها في اليابان، عادت أدراجها متوجهة إلى إسطنبول. إلا أنها وهي لا تزال على الشواطئ اليابانية وليس بعيداً عن (أوساكا) هب عليها إعصار شديد دام (٤٤) ساعة، أدى إلى تحطمها، وتوفي أكثر من (٥٥٠) شخصاً بما فيهم أخو السلطان والأميرال عثمان باشا، وكان ذلك في (١٦ سبتمبر/أيلول ١٨٩٠). وقد هزت الحادثة الطرفين، ونُقل الناجون البالغ عددهم بحدود (٦٩) على باخرتين يابانيتين إلى إسطنبول، ودفن الموتى في الموقع، وعُمل متحف

[١] أورخان محمد علي، المصدر نفسه، ص ١٩٣.

[٢] عندما وصلت الباخرة إلى سنغافورة أنعم السلطان على الوفد برتبة الباشوية، إذ لم يقم بذلك في إسطنبول؛ لكي لا يجلب انتباه أحد، ولم يكن مناسباً أن تكون رتبة رسول السلطان للإمبراطور ميجي أقل من رتبة الباشوية. ينظر: أورخان محمد علي، المصدر نفسه، ص ١٩٣.

[٣] صالح مهدي السامرائي، الإسلام في اليابان (التاريخ والانتشار والمؤسسات القائمة هناك)، طوكيو: المركز الإسلامي في اليابان، (د.ت)، ص ١– ٢؛ سمير عبد الحميد إبراهيم نوح، تاريخ وتطور الدعوة الإسلامية في اليابان، ص ٣؛ سمير عبد الحميد إبراهيم نوح، "الثقافة العربية الإسلامية في اليابان بين الماضي والحاضر"، ص ٣.

[٤] أورخان محمد علي، المصدر نفسه، ص ١٩٣.

بجانبهم. ويحتفل اليابانيون والأتراك إلى يومنا هذا كل (٥) سنوات بهذا الحادث في الموقع نفسه في محافظة (واكاياما)، على الرغم من تبدّل الحكومات[١].

وبعد عام من الحادث تصدى صحفي ياباني شاب يدعى (أوشاتارو نودا)[٢] لجمع تبرعات من اليابان لعوائل القتلى، وذهب إلى إسطنبول عام (١٨٩١)، وسَلّم التبرعات للسلطات العثمانية، وقابل السلطان عبد الحميد. واثناء إقامته في إسطنبول لقي أول مسلم إنكليزي وهو (عبد الله غليام) من مدينة ليفربول، وبعد التحادث معه قبل دين الإسلام وتسمى (عبد الحليم). ويُعد عبد الحليم نودا أول مسلم ياباني، تبعه بعد ذلك (توراجيرو يامادا)[٣] الذي وصل إسطنبول عام (١٨٩٣) يحمل التبرعات لعوائل القتلى، وطلب منه السلطان تدريس اللغة اليابانية للضباط العثمانيين، واتخذ اسم (عبد الجليل)، ويمكن اعتباره ثاني مسلم ياباني[٤].

وتذكر المصادر أن ثلاثة أمراء إمبراطوريين يابانيين زاروا الدولة العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني[٥].

[١] صالح مهدي السامرائي، الإسلام في اليابان، ص ١- ٢؛ سمير عبد الحميد إبراهيم نوح، تاريخ وتطور الدعوة الإسلامية في اليابان، ص ٤٤؛ أورخان محمد علي، المصدر نفسه، ص ١٩٣.

[٢] كان نودا صحفي مشهور في صحيفة (يوجي شنبون) التي قادت حملة تبرعات لمساعدة أُسر المنكوبين العثمانيين؛ نتيجة تحطم السفينة التركية (أرطغل)، فقد حمل هذه التبرعات تحت مسمى (تبرعات الجمعية الخيرية بطوكيو)، وتوجه بها إلى إسطنبول مع زميل له يُدعى (تورا جيرو يا مادا)، واستقبلهما السلطان عبد الحميد الثاني ومنحهما النياشين والهدايا، كما أمر المسؤولين بتسهيل مَهَمّة قيام اليابانيين بتدريس اللغة اليابانية في إسطنبول. فقام بالتدريس فترة معقولة، وتعلموا من خلالها اللغة التركية، وخلال هذه الفترة اعتنق الاثنان الإسلام، وأصبح اسم نودا (عبد الحكيم)، واسم يامادا (عبد الجليل). وقد قام نودا بأداء واجبه على خير وجه، وقلّده السلطان عبد الحميد وساماً من الدرجة الثالثة تقديراً لجهوده. ثم عاد إلى اليابان بعد سنتين وقد لعب دوراً مهماً في تطوير العلاقات الحميمة بين تركيا واليابان. للتفاصيل ينظر: سمير عبد الحميد، الإسلام والأديان في اليابان، ص ٣٣٦- ٤٥٤.

[٣] بدأ يامادا يُعرف من خلال منصبه كرئيس (لجنة تجارة الشرق الأدنى) في اليابان، إذ حمل تبرعات الجمعية الخيرية بطوكيو إلى إسطنبول ومعه زميله (نودا)، وخلال إقامتهما في إسطنبول تعلما اللغة التركية، واعتنقا الإسلام، وأصبح اسم يامادا (عبد الجليل) . عاد يامادا إلى اليابان بعد سنتين لكنه ظل يتردد على تركيا ما يقرب من (١٧) عاماً، حيث لعب دوراً هاماً في تطوير العلاقات التركية اليابانية، وأصبح موضع اهتمام عند الصحف الأوربية. ثم تنقل بعد ذلك بين جزر اليابان المختلفة يحاضر عن الإسلام، ويتحدث عن تجاربه في الحج، وزيارته لجزيرة العرب وبلاد الشام وغيرها. وكان يُعقد الندوات، ويدير مناقشات عن رحلته للأماكن المقدسة، وقد كتب عدّة كتب عام (١٩١٢)، وعن رحلته في الجزيرة العربية، وعن فريضة الحج إلى مكّة وعن موسم الحج. لقد قالوا عنه أنه أحد العمالقة الذين أرسوا العلاقات اليابانية الإسلامية، وعرّفوا الإسلام للشعب الياباني، وكان رمزاً للوجود الإسلامي المبكر في اليابان، كما أغنى المكتبة اليابانية بكثير من الكتب، لقد خدم الإسلام بكل ما يقدر، وسعى حثيثاً في نشر الإسلام والدعوة الإسلامية، حتى توفي مريضاً في أحد المصحّات عن عمر يناهز (الثمانين) عاماً. للتفاصيل ينظر: أكرم حلمي فرحات، الثقافة العربية الإسلامية في اليابانية، الدار الثقافية للنشر، ٢٠٠٨، ص ١٣٣- ١٣٥.

[٤] صالح مهدي السامرائي، الإسلام في اليابان، ص ٢؛ سمير عبد الحميد إبراهيم نوح، تاريخ وتطور الدعوة الإسلامية في اليابان، ص ٤.

[٥] يلماز أوزتونا، المصدر السابق، ج ٢، ص ١٥٠.

ومع أن السلطان عبد الحميد اهتم باليابان اهتماماً خاصاً، وحاول أن يبشر بالإسلام فيها –إذ أرسل إليها أفضل ما حوته مكتبته من الكتب الإسلامية– إلا أن عراقيل كثيرة حالت دون ما كان يأمل. علماً بأنه بقي على حذر من تطوير علاقته مع بلد بعيد مثل اليابان؛ كي لا يقع في مشاكل سياسية مع بلد قريب له مثل روسيا، لا سيّما بعد أن تأزمت العلاقات اليابانية– الروسية، والتي انتهت بالحرب فيما بينهما، هذه الحرب التي انتصرت فيها اليابان انتصاراً كاسحاً عام (١٩٠٥)، وكان ذلك مفاجأة كبيرة لكثير من الدول، ومجلبة للفرح في جميع أنحاء الدولة العثمانية[١].

توالت الزيارات إلى اليابان، فزار طوكيو ويوكوهاما مبعوث للسلطان عبد الحميد يدعى (محمد علي) في عام (١٩٠٢)، وتذكر المصادر أنه كان يخطط لإقامة مسجد في يوكوهاما، ولكن المسجد لم يُنجز[٢].

كما زار اليابان الضابط (برتو باشا) مبعوث السلطان لمراقبة الحرب اليابانية– الروسية عام (١٩٠٤– ١٩٠٥) وأقام سنتان، وقابل الإمبراطور، وألف كتاباً من جزأين باللغة التركية. وبعد الحرب اليابانية الروسية نُشرت أنباء عالمية عن اهتمام اليابان بالإسلام والعالم الإسلامي، مما حفّز المسلمين في كل مكان على القيام بنشر الإسلام[٣] في اليابان[٤].

المبحث الرابع

الأحزاب السياسية والدينية في تركيا منذ عهد السلطان عبد الحميد الثاني حتى عام ٢٠٠٢

كان الأتراك حتى القرن التاسع عشر يشعرون إنهم مسلمون أولاً، إذ ارتبطت الهوية العثمانية بالإسلام على حد الاندماج، واصبح الإسلام أحد المرتكزات الأساسية للقومية التركية العثمانية إن لم يكن يفوق أي اعتبار آخر.

مع انبعاث حركة الإصلاح في الدولة العثمانية والمعروفة باسم (حركة التنظيمات)[٥] بدأت تدخل على الحياة العثمانية مصطلحات ومفاهيم غربية، وكانت حركة الإصلاح قد اتجهت في

[١] أورخان محمد علي، المصدر نفسه، ص ١٩٣– ١٩٤.

[٢] صالح مهدي السامرائي، الإسلام في اليابان، ص ٢؛ سمير عبد الحميد إبراهيم نوح، تاريخ وتطور الدعوة الإسلامية في اليابان، ص ٤.

[٣] تذكر المصادر التاريخية إن ضباطاً مصريين بهرتهم انتصارات اليابان على روسيا فتطوعوا في الجيش الياباني وتزوجوا يابانيات، ومنهم من عاد ومنهم من بقى. كما زار الداعية الهندي (سر فراز حسين) اليابان في أواخر عام (١٩٠٥) وأوائل (١٩٠٦) وألقى محاضرات عن الإسلام في ناغاساكي وطوكيو. وأقيم أول مسجد في أوساكا للأسرى المسلمين الروس بعد الحرب وذلك عام (١٩٠٥). ينظر: صالح مهدي السامرائي، الإسلام في اليابان، ص ٢.

[٤] المصدر نفسه، ص ٢؛ سمير عبد الحميد إبراهيم نوح، تاريخ وتطور الدعوة الإسلامية في اليابان، ص ٤– ٥.

[٥] عرفت حركة الإصلاح والتجديد التي جرت في الدولة العثمانية في عهدي السلطان عبد المجيد (١٨٣٩–١٨٦١) والسلطان عبد العزيز (١٨٦١–١٨٧٦) باسم التنظيمات؛ وذلك لكونها اتجهت في الأساس لتنظيم أمور الدولة على أسس حديثة.

الأساس لتنظيم أمور الدولة على أسس حديثة، مستلهمة النموذج الغربي وتطبيقاته في مجالات الحياة العثمانية الإدارية والمالية والقضائية والتعليمية، ومع علمانية النموذج المستلهم، إلا أنه روعي عدم التفريط بأحكام الشريعة الإسلامية[١].

واصلت حركة الإصلاحات اكتساحها للبُنى التقليدية في المجتمع العثماني، ومع تطورات الاحداث قبولاً ورفضاً، وجدت القوى الإسلامية المحافظة متنفسها في عهد السلطان عبد الحميد الثاني؛ لتعبر عن معارضتها ورفضها لمحاولات التحديث واقحام النموذج الغربي والحياة الغربية على المجتمع العثماني[٢].

وكانت قوى المعارضة السرية للسلطان عبد الحميد الثاني قد تجمعت للعمل، واستطاعت احداها وهي **(جمعية الاتحاد والترقي)** القيام بانقلاب ناجح في (٢٣ تموز ١٩٠٨)، نجم عنه إعادة العمل بدستور عام (١٨٧٦) المعطل منذ عام (١٨٧٨) على أثر الحرب الروسية- العثمانية. لكن سوء فهم بعض رجال الانقلاب لمفهوم الحرية جعلهم يندفعون في ارتكاب المعاصي؛ فتجمعت القوى المعارضة للاتحاديين في منظمة اطلقت على نفسها اسم الجمعية (المحمدية) ومقرها في إسطنبول، وكانت ذات اهداف دينية-سياسية، يرأسها (حمدي جاويش، ودرويش وحدتي). وعلى أثر ذلك لاذ معظم الاتحاديين بالفرار، والتحق أغلبهم بالجيش الثالث (جيش الحركة) الذي كام يقوده (محمود شوكت باشا)، وفي ضاحية سان ستيفانو القريبة من إسطنبول دعا قائد الجيش أعضاء مجلسي (الاعيان، والمبعوثان) إلى اجتماع تم خلاله خلع السلطان عن العرش، وتولية اخاه محمد رشاد (١٩٠٩- ١٩١٨) سلطاناً باسم (محمد الخامس)[٣].

أبان الحرب العالمية الأولى (١٩١٤- ١٩١٨) ودخول الدولة العثمانية فيها إلى جانب المانيا ودول الحلف المركزي، تراجعت فكرة الوحدة الإسلامية بعد فشل نداءات الجهاد المقدس، ثم انتهت الحرب بهزيمة الدولة العثمانية واحتلال معظم أراضيها من قبل الإنكليز والفرنسيين واليونانيين. هذه الاحداث لم ترض عدد من الوطنيين الاتراك، لا سيّما ما وصلت بلادهم اليه، فعزموا على قيادة حركة مقاومة لتحرير وطنهم بقيادة مفتش الجيش الثالث مصطفى كمال أتاتورك (١٨٨٠- ١٩٣٨). وفي (٢٠ حزيران ١٩١٩) عقد مصطفى كمال اجتماعاً في أماسيه مع عدد من قادة الجيش، ندد فيه المجتمعون بتعاون السلطان محمد وحيد الدين (١٩١٨- ١٩٢٢) مع الغزاة[٤]. ثم هدف **(الكماليون)** إلى السيطرة على الدين في اطار الجماعات المتدينة

(1) Canon Sell, The ottoman turks, Madras, 1915, p. 100.

(٢) للتفاصيل عن مؤامرة المحافظين المعارضين لحركة التحديث ينظر: Robert Devereux, The first ottoman constructional period, Baltimor, 1964, pp. 51- 52.

(٣) أحمد السعيد سليمان، التيارات القومية والدينية في تركيا المعاصرة، القاهرة: دار المعرفة، (د.ت)، ص ٣٥.

(٤) بياز توبراك، "الإسلام والتطورات السياسية في تركيا"، مجلة العربي، العدد (٣٧١)، السنة (٣٢)، أكتوبر ١٩٨٩، ص ١٨٧.

والمجتمع؛ لذا فقد شارك في اجتماعات **(جمعية الموحدين)** التي تأسست منذ عام (١٩١٩) في سيواس، وعقدت لها عدّة اجتماعات للمدة من عام (١٩١٩– ١٩٢٠)، وكان أهدافها تحرير الدولة الإسلامية من الانتداب والاستعمار الأجنبي، وتحرير بقية الدول وتوحيدها تحت ظل الخلافة العثمانية[١]. وواصل مصطفى كمال وانصاره بذل الجهود وقيادة حركة المقاومة في حرب تحرير وطنية، لتبدا بعدها مرحلة أخرى حاسمة في التاريخ التركي، وهي اعلان الجمهورية وإلغاء الخلافة، وانتخاب مصطفى كمال رئيساً للجمهورية عام (١٩٢٣)[٢].

قام مصطفى كمال بالعديد من الإجراءات التحديثية والعلمانية التي وجدت لها معارضة كبيرة لدى المحافظين والطرق الصوفية. مما حدا به إلى اصدار تحذير للمشايخ وعلماء الدين واتباع الطرق الصوفية من العمل ضد إجراءات العلمنة، واصدر سلسلة من القوانين والقرارات اغلق بموجبها جميع التكايا وحل جميع الطرق الصوفية. كما الغى العمل بالشريعة الإسلامية حتى في الأحوال الشخصية[٣].

إن نزعة الكماليين اللادينية وحملهم على المؤسسات الإسلامية ولدا لدى العديد من أبناء الشعب التركي روح المعارضة، التي ما لبثت أن نظمت وتجسمت في حزب **(الترقي الجمهوري)**، المُشكّل من القادة العسكريين الذين يمثلون التيار الديني المحافظ، وتم تشكيل الحزب الجديد في (١٧ تشرين الأول ١٩٢٤)، وانتخب الجنرال (كاظم قره بكير) أميناً عاماً له. وقد اتهم الحزب مصطفى كمال بالعلمانية والالحاد[٤]. وقد اتسعت قاعدة الحزب بانضمام اعداد من المنشقين من أعضاء حزب الشعب الجمهوري، الأمر الذي أثار ضغينة الكماليين ضده، فعمدوا إلى اغلاق مكاتبه بعد أقل من سنة على تأسيسه[٥].

وفي عام (١٩٣٠) اذن مصطفى كمال لسفيره في باريس (فتحي أوفيار) بتشكيل حزب جديد أطلق عليه اسم (الحزب الحر الجمهوري)، ولم يكن هناك أية خلافات بين الحزب وحزب الشعب الجمهوري في بداية الأمر، إلى أن تسلل إليه أعداء الكمالية والعلمانية من انصار التيار الديني من مشايخ ودراويش وغيرهم. بدأ الحزب بانتفاضة استمرت حتى عام (١٩٣٦)، وبسبب

[١] علي نار، الأدب الإسلامي في اللغة التركية"، مجلة الأدب الإسلامي، العدد (٦)، السنة (٢)، آذار ١٩٩٠، ص ١٠٩.

[٢] محمد عزه دروزه، تركيا الحديثة، بيروت: دار الكشاف، ١٩٤٦، ص ٦٥– ٦٦.

[٣] أحمد السعيد سليمان، المصدر السابق، ٦٤.

[٤] إسماعيل نوري حمدي الدوري، حركة التحديث في تركيا (١٩٢٣– ١٩٣٨)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب– جامعة الموصل، ١٩٨٩، ص ٣٣.

[٥] إسماعيل نوري حمدي الدوري، المصدر السابق، ص ١٥٦.

إجراءات القمع التي اتبعها الكماليون للقضاء على معارضيهم؛ اتجهت المعارضة إلى العمل السري[١].

وبعد وفاة مصطفى كمال عام (١٩٣٨) تحرك علماء الدين وبعض المثقفين المتعاطفين معهم وبدأوا نشاطات سرية لأحياء النشاط الديني ونشره من جديد، فأخذوا يصدرون نشرات ومطبوعات دينية سرية هاجموا فيها العلمنة[٢].

مع التطورات التي حدثت في الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩- ١٩٤٥) تطورت الأفكار السياسية، وترافقت معها المطالبة بالديمقراطية، سواء داخل حزب الشعب الجمهوري الحاكم أو في الشارع التركي؛ مما جعل السياسيين الاتراك يرون أنه قد آن الأوان لأحداث تغيير في تركيا يجعلها تواكب التطور، وتأخذ مكانها بين بقية الأمم كدولة ديمقراطية. وفي (الأول من تشرين الثاني ١٩٤٥) أعلن الرئيس التركي (عصمت اينونو) عن بداية حقبة جديدة في تاريخ تركيا الحديثة وترحيبه بظهور أحزاب معارضة[٣].

وعلى أثر ذلك تأسس **(الحزب الديمقراطي)** في (٧ كانون الثاني ١٩٤٦) من القادة الأربعة: (جلال بايار، وعدنان مندريس، وفؤاد كوبرلو، ورفيق كورالتان) الذين كانوا على خلاف مع قيادة (حزب الشعب)[٤].

وخلال المدة من عام (١٩٤٦- ١٩٤٨) تشكّل (٢٤) حزباً جديداً، منها على الأقل (٨) أحزاب ذات اتجاهات إسلامية، واهمها: **(حزب العدالة الاجتماعية)**، و**(حزب النهضة القومية)**، و**(حزب الحماية الإسلامية)**، و**(حزب المحافظين)**. كما ظهرت مجموعة من المنظمات والجمعيات الإسلامية، مثل: **(جمعية الإسلام)**، و**(جمعية التطهير)**. وقد طالبت هذه التنظيمات (حزب الشعب الحاكم) بالتخلي عن سياسته العلمانية، وتدخله في شؤون الناس الدينية، كما طالبت بإلغاء القوانين العلمانية[٥].

وفضلاً عن الطرق الدينية الموجودة في تركيا، فقد ظهرت منظمات وأحزاب تميل إلى الإسلام، مثل: **(الحزب الديمقراطي الإسلامي)**، و**(حزب النهضة الوطني)**، و**(وحزب الدفاع عن الإسلام)**، و**(حزب الأمة)**، و**(الجمعية العسكرية)** المعروفة باسم (بيوك طوغو)[٦].

[١] بياز توبراك، المصدر السابق، ص ١٨٨.

[٢] مصطفى الزين، أتاتورك وخلفاؤه، بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨٢، ص ٢٨٠.

[3] Geoffrey Lewis, Modern Turkey, London, 1974, p. 139.

[4] Stanford Shaw and Ezel Kural shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, Vol. 2, Cambridge, 1977, p. 402.

[٥] أحمد السعيد سليمان، المصدر السابق، ص ٦؛ بياز توبراك، المصدر السابق، ص ١٨٨.

[٦] جورج لنشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ج ١، ترجمة: جعفر الخياط، بغداد: مكتبة دار المتنبي، ١٩٦٤، ص ٢١٤- ٢١٥.

وقد واجه (الحزب الديمقراطي) خلال مدة حكمه من عام (١٩٥٠- ١٩٦٠) مشاكل عدّة أدت إلى سقوطه، منها: الأعباء الاقتصادية، والمسألة الدينية، وسياسة القمع والاضطهاد ضد المعارضة. فعمت الفوضى البلاد، فضلاً عن المظاهرات الطلابية، وقام الجيش بانقلابه الأول عام (١٩٦٠)[١]. وقد اعلن المجلس العسكري الذي قاد الانقلاب والذي عرف باسم (لجنة الوحدة الوطنية) نفسه حارساً للقيم الكمالية. وقد كان متوقعاً ان يعود إلى سياسة العلمانية المتشددة، وبالضد من ساسة الديمقراطيين الليبرالية، ولكن اللجنة كانت مدركة أهمية الإسلام بالنسبة للروح التركية، فضلاً عن دوره في الحياة العامة؛ لذ قررت استخدامه كأداة ايدلوجية لسياسة الدولة لتنفيذ برامجها الإصلاحية[٢].

ومن أجل إيقاف تحول الأحزاب العلمانية إلى أحزاب دينية؛ منع قانون الأحزاب الصادر عام (١٩٦٥)، ومع ذلك ظهرت أحزاب ذات طابع ديني. ففي (تشرين الأول ١٩٦٦) تأسس حزب باسم **(حزب الوحدة)**، وكان له برنامج علماني، مؤكداً أنه يمثل الأقلية الشيعية في تركيا[٣]. وفي عام (١٩٦٧) نشأ حزب جديد تحت اسم (وحدة النضال الوطني)، والذي ادعى أنه يمثل جبهة واسعة من مختلف الاتجاهات، ويقوم على الإسلام والطوعية[٤].

شهد مطلع السبعينات تزايداً مطرداً في فاعلية وتأثير التيار الإسلامي الذي تأطر من جديد في تأسيس **(حزب الخلاص الوطني)**، بزعامة (نجم الدين اربكان)، ليشكل ثقلاً في خارطة الأحزاب السياسية التركية[٥].

وفي (آب ١٩٨٢) طرح مشروع دستور جديد ينص على تركيز السلطة بيد رئيس الجمهورية، وقد فرضت المحكمة الدستورية حظراً على مجموعة من الأحزاب التي كانت تعمل في الستينات والسبعينات، مثل: (حزب العمل التركي)، و(الحكة القومية)، و(الخلاص الوطني)؛ على أساس أنها قائمة على الاشتراكية والفاشية والدينية[٦].

ومن أجل تنظيم العملية الحزبية فقد صدر في (٢٤ نيسان ١٩٨٣) قانون جديد للأحزاب السياسية. فسمح هذا القانون الجديد بقيام أحزاب جديدة، فاستغلت الأحزاب المنحلة الفرصة لتعود من جديد تحت أسماء ومسميات جديدة، وعلى هذا الأساس تم تأسيس **(حزب الرفاه)** في

(1) Stanford Shaw and Ezel Kural shaw, OP. Cit., p. 409- 410.

(2) Ibid, p. 410.

(٣) نوبار هوفسبيان، تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، (د.ت)، ص ١٣٩.

(٤) أحمد نوري النعيمي، الحرات الإسلامية الحديثة في تركيا، عمّان: دار البشير، ١٩٩٣، ص ٢٨.

(٥) أحمد نوري النعيمي، المصدر السابق، ص ١١٠.

(٦) المصدر نفسه، ص ١٦١.

(١٩ تموز ١٩٨٣) بزعامة (أحمد تكدال)، ليصبح هذا الحزب الوريث لحزب الخلاص الوطني[١].

ومنذ مطلع الثمانينات كان هناك عدد كبير من التنظيمات والأحزاب، منها: **(حزب الإسلام)**، و**(منظمة الجهاد الإسلامي)**، و**(حزب التحرير)**، و**(حزب الرأي الوطني)**، و**(حزب الفدائيين)**[٢].

وقد جرت الانتخابات التركية في (٤ كانون الأول ١٩٩٥)، وقد حدثت المفاجأة التي هزت الأوساط السياسية في داخل تركيا وخارجها، إذ حصل (حزب الرفاه) على نسبة كبيرة من الأصوات محرزاً (١٥٨) مقعداً، مما أثار الرعب في الدوائر العلمانية في تركيا في قطاعيها المدني والعسكري[٣]. وبذلك تولى الإسلاميون السلطة لأول مرة في تاريخ تركيا المعاصرة.

وفي الحقبة الألفية المعاصرة ظهر حزبان على الساحة التركية، وهما: **(حزب العدالة والتنمية)** الذي تأسس عام (٢٠٠١) بقيادة (رجب طيب أروغان)، وهو حزب محافظ ومؤيد للاقتصاد الحر، وقد حصل على نسبة أصوات (٤٦,٦٦)، وعدد مقاعده في البرلمان (٣٤٠). و**(حزب المجتمع الديمقراطي)** الذي تأسس عام (٢٠٠٥) بقيادة (أحمد تورك)، وهو حزب ديمقراطي اجتماعي قومي كردي، وقد حصل على (٢٠) مقعد في البرلمان[٤].

الخاتمة وعرض الاستنتاجات

من اهم النتائج التي توصل إليها البحث، هي:

١.ظهرت بوادر أول علاقات بين تركيا واليابان في عام (١٨٧١) حين زار سكرتير وزارة الخارجية الياباني الأمير (كوماتسو) إسطنبول، ومنحه السلطان عبد العزيز (١٨٦١- ١٨٧٦) أعلى النياشين.

٢.بدأ الاتصال الرسمي بين اليابان والدولة العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني عام (١٨٨٩). على الرغم من ذلك إلا أن هذا الاتصال سبقته اتصالات أخرى على مستوى الأفراد لا الوفود.

٣.أول زيارة يقوم بها وفد ياباني الى عاصمة الدولة العثمانية كان عام (١٨٨٠) برئاسة الأمير (هبي) وهو أحد أقرباء الإمبراطور، وكان هذا الوفد يقوم بجولة في أوربا؛ للاطلاع على معالم الحضارة الغربية، وتقوية أسس النهضة اليابانية.

٤.تحققت الزيارة الثانية بين الطرفين عام ١٨٨٦)، وكانت في هذه المرة زيارة رسمية برئاسة الأمير (كيهتيو) ابن خال الإمبراطور. وكانت وظيفة الوفد هي تسليم رسالة شخصية من

[١] المصدر نفسه، ص ٣٣١.

[٢] هوفسبيان، المصدر السابق، ص ١٤١.

[٣] إبراهيم الداقوق، "كردستان العراق بين تركيا والتقاطعات الإقليمية"، مجلة قضايا دولية، العدد (٣٥١)، السنة (٢٣)، أيلول ١٩٩٦، ص ٢٤.

[4] https://ar.wikipedia.org/wiki/

الإمبراطور الياباني الى السلطان، تحمل أمنيات الإمبراطور لتأسيس العلاقات السياسية، وتطوير التبادل التجاري بين البلدين.

٥. حرص الجانبان (التركي، والياباني) على إقامة علاقات ودية بينهما، وتم تبادل الزيارات، وكانت أهمها البعثة التي أرسلها السلطان عبد الحميد الثاني الى اليابان على الباخرة (أرطغل) وعلى ظهرها (٦٠٧) ضابط وجندي عثماني من خريجي الأكاديمية البحرية حديثي التخرج، يقودهم الأميرال عثمان باشا، وفي (٢٦ مايو/ أيار ١٨٩٠) وصلت الباخرة الى ميناء (يوكوهاما)، إذ استقبلوا استقبالاً حاراً من اليابانيين. وقد مكثت البعثة (٣) أشهر في طوكيو، وبعد أن أدت البعثة مهمتها في اليابان، عادت أدراجها متوجهة الى إسطنبول. إلا أنها وهي لا تزال على الشواطئ اليابانية هب عليها إعصار شديد أدى الى تحطمها، وتوفي أكثر من (٥٥٠) شخصاً بما فيهم أخو السلطان والأميرال عثمان باشا. وقد هزت الحادثة الطرفين، ونُقل الناجون البالغ عددهم بحدود (٦٩) على باخرتين يابانيتين الى إسطنبول، ودفن الموتى في الموقع.

٦. توالت الزيارات التركية الى اليابان، فزار طوكيو ويوكوهاما (محمد علي)، وهو مبعوث للسلطان عبد الحميد في عام (١٩٠٢). كما زار اليابان الضابط (برتو باشا) مبعوث السلطان لمراقبة الحرب اليابانية– الروسية عام (١٩٠٤– ١٩٠٥) وأقام سنتان.

قائمة المصادر والمراجع

<u>أولاً: المصادر باللغة العربية:</u>

١. إبراهيم عبد الله المعيفي، استراتيجية الإدارة اليابانية، الرياض: مكتبة الملك عبد العزيز العامة، ١٩٩١.

٢. أحمد آق كوندز وسعيد أوزتوك، الدولة العثمانية المجهولة. (٣٠٣) سؤال وجواب توضح حقائق غائبة عن الدولة العثمانية، وقف البحوث العثمانية، ٢٠٠٨.

٣. أحمد السعيد سليمان، التيارات القومية والدينية في تركيا المعاصرة، القاهرة: دار المعرفة، (د.ت).

٤. أحمد بن يُوسُف بن أحمد القرماني، تاريخ سلاطين آل عثمان، تحقيق: بسَّام عبد الوهَّاب الجابي، ط ١، دمشق: دار البصائر، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥.

٥. أحمد نوري النعيمي، الحرات الإسلامية الحديثة في تركيا، عمّان: دار البشير، ١٩٩٣.

٦. أسعد حومد، محنة العرب في الاندلس، ط ٢، الإسكندرية: المؤسسة العربية لنشر والتوزيع، ١٩٨٨.

٧. أكرم حلمي فرحات، الثقافة العربية الإسلامية في اليابانية، الدار الثقافية للنشر، ٢٠٠٨.

٨. أورخان محمد علي، السلطان عبد الحميد الثاني (حياته وأحداث عهده)، ط ٤، إسطنبول: بيوك جاملجة، ٢٠٠٨.

٩. حذيفة عبود مهدي السامرائي، الدعوة الإسلامية في اليابان (ماضيها، وحاضرها، ومستقبلها)، بيروت: دار الكتب العلمية، (د.ت).

١٠. رغدة عبد الكريم أحمد النجَّار، إمبراطوريَّة المغول: دراسة تحليليَّة عن التاريخ المُبكر لِلمغول وتكوين الإمبراطوريَّة والصراعات السياسيَّة على السُلطة، ط ١، عمَّان: دار المنهل، ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢.

١١. سمير عبد الحميد إبراهيم نوح، الإسلام والأديان في اليابان، الرياض: مكتبة عبد العزيز العامة، ١٤٢١ هـ.

١٢. سمير عبد الحميد إبراهيم نوح، تاريخ وتطور الدعوة الإسلامية في اليابان، طوكيو: المركز الإسلامي في اليابان، (د.ت).

١٣. صالح مهدي السامرائي، الإسلام في اليابان (التاريخ والانتشار والمؤسسات القائمة هناك)، طوكيو: المركز الإسلامي في اليابان، (د.ت).

١٤. صالح مهدي السامرائي، أهمية الدعوة في الشرق الأقصى (اليابان)، طوكيو: المركز الإسلامي في اليابان، ١٩٨٢.

١٥. عبد الله محمد الحقيل، العلاقات العربية اليابانية من خلال الرحلات المتبادلة، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ٢٠٠٣.

١٦. علي محمد الصلابي، الدولة العثمانية (عوامل النهوض وأسباب السقوط)، ط ١، دار التوزيع الإسلامية، ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠١.

١٧. مُحمَّد سُهيل طقّوش، تاريخ العثمانيين: من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، ط ٢، بيروت: دار النفائس، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨.

١٨. مُحمَّد سُهيل طقُّوش، تاريخ المغول العظام والإيلخانيين، ط ١، بيروت: دار النفائس، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧.

١٩. محمد عزه دروزه، تركيا الحديثة، بيروت: دار الكشاف، ١٩٤٦.

٢٠. مصطفى الزين، أتاتورك وخلفاؤه، بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨٢.

٢١. نوبار هوفسبيان، تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، (د.ت).

٢٢. هاشم صالح التكريتي، المسألة الشرقية – المرحلة الأولى (١٧٧٤-١٨٥٦)، بغداد: وزارة التعليم العالي، ١٩٩٠.

ثانياً: المصادر المترجمة:

١. أدوين أولدفاذر ريشاور، تاريخ اليابان من الجذور حتى هيروشيما، ترجمة يوسف شلب الشام، ط ١، دمشق: منشورات دار علاء الدين، ٢٠٠٠.

٢. جورج لنشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ج ١، ترجمة: جعفر الخياط، بغداد: مكتبة دار المتنبي، ١٩٦٤.

٣. خليل اينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ترجمة: محمد م. الأرناؤوط، ط ١، ليبيا: دار المدار الإسلامي، ٢٠٠٢.

٤. مُحمَّد فؤاد كوبريلّي، قيام الدولة العُثمانية، تعريب: أحمد السعيد سُليمان، ط ٢، القاهرة: الهيئة المصريَّة العامَّة لِلكتاب، ١٩٩٣.

٥. وليم مارسدن، رحلات ماركو بولو، ج (١ و٢)، ترجمة: عبد العزيز جاويد، ط ٢، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥.

٦. يلماز أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة: عدنان محمود سلمان، ط ١، استانبول: شركة الهلال المساهمة، ١٤١٠ هـ/ ١٩٩٠.

ثالثاً: الرسائل الجامعية:

إسماعيل نوري حمدي الدوري، حركة التحديث في تركيا (١٩٢٣- ١٩٣٨)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب- جامعة الموصل، ١٩٨٩.

رابعاً: المقالات والبحوث في المجلات:

١.إبراهيم الداقوق، "كردستان العراق بين تركيا والتقاطعات الإقليمية"، مجلة قضايا دولية، العدد (٣٥١)، السنة (٢٣)، أيلول ١٩٩٦.

٢.بياز توبراك، "الإسلام والتطورات السياسية في تركيا"، مجلة العربي، العدد (٣٧١)، السنة (٣٢)، أكتوبر ١٩٨٩.

٣. سمير عبد الحميد إبراهيم نوح، "الثقافة العربية الإسلامية في اليابان بين الماضي والحاضر"، مجلة دراسات يابانية وشرقية، جامعة القاهرة: مركز الدراسات الشرقية، العدد الثاني، يوليو/ تموز ٢٠٠٨.

٤.علاء علي زين الدين، "التجربة اليابانية وجذور الفكر الياباني الحديث –رؤية مصرية–"، مجلة دراسات يابانية وشرقية، جامعة القاهرة: مركز الدراسات الشرقية، العدد الثالث، يوليو/ تموز ٢٠٠٩.

٥.علي نار، الأدب الإسلامي في اللغة التركية"، مجلة الأدب الإسلامي، العدد (٦)، السنة (٢)، آذار ١٩٩٠.

٦.وائل علي حسين، "محاكم التفتيش والمسؤولية الغربية"، مجلة الراية، العدد (١٨٦)، بيروت، ١٩٨٢.

٧.وليد محمود عبد الناصر، "اليابان والحوار مع العالمين العربي والإسلامي"، دراسات يابانية وشرقية، جامعة القاهرة: مركز الدراسات الشرقية، العدد الثالث، يوليو/ تموز ٢٠٠٩.

خامساً: المصادر باللغة الأجنبية:

1. BULLIET. R.W., Conversión lo Islam in the Medieval Period: An Essay in Quantitatitve History, Cambridge, 1979.

2. G.D. Clayton, Britain and Eastern Question Missolonghi, London.

3. Subhi Labib, "The Era of Suleyman the Magnificent: Crisis of Orientation", International journal of Middle East studies, Number (10), London: Cambridge University Press, 1979. 4. W.N. Medlicott, The Congress of Berlin and After 1878- 1880, London, 1938.

5. S. Dumas and K.O. Vedel-Petersen, Losses of Life Caused By War, Oxford: Clarendon Press, 1923.

6. Masius Jansen, Japan and China from war to peace (1894-1927), Chicago: Nally College Publishing Company, 1975. 7. Canon Sell, The ottoman turks, Madras, 1915.

8. Robert Devereux, The first ottoman constructional period, Baltimor, 1964.

9. Geoffrey Lewis, Modern Turkey, London, 1974.

10. Stanford Shaw and Ezel Kural shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, Vol. 2, Cambridge, 1977.

سادساً: شبكة المعلومات العالمية (الأنترنيت):

https://ar.wikipedia.org/wiki